باكستان، ٢٠٠٦، (من اليسار لليمين) راز محمد، ١٠ أعوام، وفاروق، ٨ أعوام، وموسى، ١٢ عاماً، يجلسون على كومة من القمامة في كيتا، عاصمة الإقليم الجنوبى لبالوشيستان. فهم يعيشون في الشوارع ويجمعون القاذورات بحثاً عن الطعام وعن مواد يبيعونها.

C 6 6/19/2007 1:20 PM Page 2

٦

العنف ضد الأطفال
في أماكن العمل

مقدمة ٢٣٣
صكوك حقوق الإنسان ٢٣٤
معلومات اساسية وسياق الموضوع ٢٣٨
نشوء عمالة الأطفال كشأن سياسي ٢٣٨
الحملة المعاصرة ضد عمالة الأطفال ٢٣٩
الصراعات وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والعولمة الاقتصادية ٢٤٠
أهمية المنظور الذي يركز على الأطفال ٢٤١
طبيعة وابعاد المشكلة ٢٤١
قاعدة المعرفة الحالية ٢٤٢
أنواع العنف في أماكن العمل ٢٤٢
إحصاءات عمل الأطفال ٢٤٢
الأطفال في بعض مواقع العمل الشديدة الخطورة ٢٤٤
الأطفال العاملون في المنازل ٢٤٤
العنف بشتى أنواعه أمر شائع ٢٤٤
العزلة والكرب النفسي ٢٤٥
أطفال استُغلوا في صناعة الجنس ٢٤٥
العمل القسري وسخرة الأطفال ٢٤٧
الاسترقاق والعبودية ٢٤٧
جماعات السكان الأصليين ٢٤٨
الأشكال التقليدية للاستعباد ٢٤٩
الأنشطة غير المشروعة ٢٤٩
الأطفال المنخرطون في تجارة المخدرات ٢٥٠
العوامل المفضية إلى العنف ٢٥١
خصائص العمال والجناة/مرتكبي العنف ٢٥١
خصائص مكان العمل ٢٥٢
عوامل بيئية ٢٥٢
التصدي للعنف ضد الأطفال في اماكن العمل ٢٥٣
القوانين وتطبيقها ٢٥٥
إنفاذ قانون العمل ٢٥٦
دعم إنفاذ قانون عمل الأطفال في نطاق المجتمع المدني ٢٥٧

Composite

C 6 6/19/2007 1:20 PM Page 3

التعليم الشامل والمهارات الحياتية ٢٥٩
مشاركة الأطفال ٢٦١
الدعوة والتوعية ٢٦٢
التدخلات المحددة الهدف:الاتصال والإنقاذ وإعادة التأهيل ٢٦٣
الاتصال ٢٦٤
عمليات الإنقاذ ٢٦٤
إعادة التأهيل ٢٦٥
عملية جمع البيانات المحسنة ٢٦٦
الأبحاث العملية والرصد ٢٦٦
بناء القوة الدافعة من أجل التغيير ٢٦٧
لايزال الطريق طويلاً ٢٦٨
التوصيات ٢٦٨
المراجع ٢٧١

Composite

٦

مقدمة

من بين جميع المواقع التى يتعرض فيها الأطفال للعنف، يعد مكان العمل من أكثر المواقع صعوبة من حيث تناولها. ووفقاً للصكوك الدولية ومعظم القوانين الوطنية، لا يجب أن يتواجد الأطفال دون سن محددة (عادة ١٥ عاماً وأحياناً أقل من هذه السن: انظر الجدول ١.٦) في أماكن العمل، لاسيما تلك التي قد يتعرضوا فيها للعنف. وبالرغم من ذلك، فإن هناك أكثر من ٢٠٠ مليون طفل ومراهق، في مراحل عمرية دون السن القانونية وفوقها،[١] يعملون بالفعل، ويعاني العديد منهم من المعاملة السيئة، والعنف البدني والنفسي، والإساءة اللفظية والجنسية.

ولايزال العنف جانباً مهملاً في المناقشات الدائرة حول عمل الأطفال؛ ولا تتوافر إلا بيانات قليلة، لاسيما عن الأطفال العاملين ضمن النظم الاقتصادية غير الرسمية، حيث يعمل أغلب هؤلاء الأطفال. وبالرغم من قلة الدراسات الخاصة في هذا الصدد، فإن هناك معلومات متزايدة مقدمة من المنظمات ومن الأطفال أنفسهم، تعرض صورة مقنعة لمشكلة عالمية حادّة. وقد ظل العنف ضد الأطفال العاملين 'خفياً'، لا لسبب سوى أن السؤال المباشر حول هذا الأمر نادراً ما يتم طرحه. فعلى سبيل المثال، أشار المشاركون في مشاورة جنوب آسيا حول الدراسة إلى أن البيانات الخاصة بالعنف ضد الإناث والعاملين الآخرين يتم جمعها بشكل منظم ولكن العاملين من الأطفال يتم تجاهلهم. وعلق المشاركون أيضاً على أن القيم والتصوّرات السائدة أدت إلى الحد من، بل وتقويض، قضية العنف ضد الأطفال في مكان العمل – وهو تعليق ينطبق تماماً على جميع الأقاليم الأخرى.

وقد أصبحت مسألة التصدى للعنف هي أيضاً غائبة بشكل كبير عن الجهود الظاهرة الساعية إلى القضاء على ظاهرة عمل الأطفال، أو إلى الحد من آثارها الضارة والسلبية على هؤلاء الشباب الذين يعملون بصورة قانونية. ويثير هذا الأمر الدهشة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن صورة عمل الأطفال المستقرة في الأذهان، مستمدة من الأعمال الوحشية التى كان الأطفال يعانون منها في المصانع والمناجم في القرن التاسع عشر.[٢] وقد كان العنف الصريح أو الضمني جزءاً لا يتجزأ للرؤية التي تدرك الإيذاء الذي يتعرض له الأطفال في مكان العمل، والتي مدت الحملات الأولى ضد عمل الأطفال بالمعلومات. وتعد التأثيرات التي تطال النمو البدني للأطفال ورفاهتهم، من بين أكثر الحجج فاعلية للقضاء على تلك الظاهرة.

وتتمثل أوضح طرق التصدي للعنف ضد الأطفال في مكان العمل، في إبعادهم عن العمل في مثل هذه الأماكن. وبالرغم من ذلك، فإنه من المهم أن ندرك أن ذلك ليس بالخيار السهل بالنسبة للعديد من الأطفال. فعلى البرامج التي تسعى لإبعاد الأطفال عن أماكن العمل التي يتعرضون فيها للعنف، أن تضمن في الوقت ذاته، التصدي للأسباب التي أدت إلى وجودهم هناك – سواء أكانت أسباب اقتصادية، أم اجتماعية أم ثقافية – وإلا سينتهي الأمر ببساطة بعودتهم إليها مرة أخرى. وما لم تركز البرامج على مشاركة الأطفال العاملين وأسرهم، وعلى السعي إلى تغيير المواقف والتطلعات والتوقعات، فمن غير المحتمل أن يتم إبعاد الأطفال بشكل دائم عن حياة العمل الاستغلالية.[٣،٤،٥،٦]

ومن المهم أيضاً عدم تعريض الأطفال الذين يعملون لمزيد من الانتهاك، عن طريق عقابهم وتجريمهم على ظروف خارجة عن إرادتهم (انظر أيضاً الفصول التي تتناول العنف ضد الأطفال في المجتمع وفى نظم الرعاية والنظم القضائية).[٧] ولا يمكن أن يتحقق الحد من العنف ضد الأطفال في مكان العمل عبر إيقاع العنف الرسمي بهم، وتعميق الوصمة التي يعانون منها أصلاً. وقد ساهم العاملون الشباب أنفسهم في مشاورات الدراسة، من أجل الوصول إلى فهم أفضل للعنف الذي يعانون

"تشن الحكومة هجمات على أماكن عملنا، كجزء من برنامج القضاء على ظاهرة عمل الأطفال، ويتم تجميع الأطفال العاملين مثل الكلاب الضالة. ويتم إبعادنا عن العمل، على غير رغبتنا واحتجازنا بطريقة غير قانونية. إن التعرض لهذه الهجمات يصيبنا بصدمات نفسية شديدة."

طفل من جنوب آسيا، ٢٠٠٥i

منه. وأفادوا أنهم يفتقدون احترامهم لذاتهم واعتزازهم بأنفسهم بسبب تشويه سمعتهم في أماكن العمل، ويعتريهم نفس الشعور عندما يُنظر إلى عملهم على أنه شر يلزم التخلص منه، مع تجاهل محاولتهم المخلصة للمساهمة في بقاء أسرتهم.[٨]

وبرغم الخبرة الممتدة على مدى ١٥٠ عاماً في مجال التصدي لعمل الأطفال الاستغلالي والمسيىء، والتقدم الملحوظ الذى تحقق في الأعوام الأخيرة في إيجاد وسائل لإبعاد الأطفال عن أسوأ أشكال عمل الأطفال، إلا أن الخبرة في التصدي بشكل خاص للعنف في حياة الأطفال العاملين لا يزال محدودة. ويتناول هذا الفصل المعلومات والبرامج القائمة، في محاولة لفتح نافذة جديدة على ظاهرة عمل الأطفال.

صكوك حقوق الإنسان

تُعد المعايير الرامية إلى تنظيم عمل الأطفال من أقدم الصكوك الدولية التي جرى تطبيقها لحماية الأطفال. وقد تم إقرار أول اتفاقية تحدد السن الأدنى للعمل في (الصناعة) لأول مرة في عام ١٩١٩ من جانب منظمة العمل الدولية التى كانت قد أنشئت حديثاً، في وقت اعتُبرت فيه قضية عمل الأطفال قضية اجتماعية رئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية.[٩] ولقد تم الاعتراف أيضاً بظاهرة التحاق الأطفال بأماكن عمل يتعرضون فيها للإساءة أو الإكراه أو العنف، وسبل التصدي لها، وذلك في اتفاقيات العمل القسري رقم ٢٩ (لعام ١٩٣٠)، ورقم ١٠٥ (لعام ١٩٥٧)؛ وفي الاتفاقية التكميلية حول الاستعباد لعام ١٩٥٦، والتي تحظر أية ممارسة يتم بواسطتها إعطاء أو بيع أي طفل بواسطة والديه إلى شخص آخر لغرض العمل أو الاستغلال (المادة ١ د).

وفي عصر ما بعد الاستعمار مباشرة، كانت القضايا المتصلة برفاهة الطفل والتي شغلت، بشكل رئيسي، المنظمات الدولية والحكومات المستقلة حديثاً، هي قضايا الصحة العامة والتعليم. وفي عام ١٩٧٣، أقرت منظمة العمل الدولية اتفاقية السن الأدنى للقبول في العمل، وهي الاتفاقية رقم ١٣٨ (لعام ١٩٧٣)، والتي أعادت ظاهرة عمل الأطفال دون السن إلى جدول الأعمال الدولي. وقد تناولت الاتفاقية القضية من منظور السن الأدنى لقبول الأطفال والشباب في أنواع مختلفة من العمل، مع وجود بعض المرونة تبعاً لمراحل النمو التي تمر بها البلدان المختلفة.

٦

الجدول رقم ١.٦ - السن الأدنى طبقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨

فئة العمل	بوجه عام	حيث الاقتصاد والوسائل التعليمية ليس متقدمة بشكل كاف
الحد الأدنى العام للأجر	لا يقل عن سن إتمام الدراسة الإلزامية، وفي جميع الأحوال لا يقل عن ١٥ عاماً	لا يقل عن ١٤ عاماً لفترة مبدئية
الأعمال الخفيفة	١٣ عاماً	١٢ عاماً
الأعمال الخطرة	١٨ عاماً (١٦ عاماً في ظروف صارمة معينة)	١٨ عاماً (١٦ عاماً في ظروف صارمة معينة)

المصدر: منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (٢٠٠٤). الاتجاهات العالمية لعمل الأطفال (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، جنيف، البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، منظمة العمل الدولية.

وفي الثمانينيات، تقدمت لموقع الصدارة قضية حماية 'الأطفال الذين هم في ظروف بالغة الصعوبة'، بما في ذلك الأطفال الذين يعانون من الاستغلال. ويرجع ذلك إلى تركيزالمنظمات غير الحكومية على تلك القضايا، وقوة الدفع التي قدمتها هذه المنظمات لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ الخاصة بحقوق الطفل. وبالرغم من أن الاتفاقية تبنت فيما بعد جدول أعمال يتصل ببقاء الطفل ونمائه – أو صحته العامة – ظلت حماية الطفل هي المحرك الرئيسي؛[١٠] وهكذا تبنت الرؤية المرتبطة بحقوق الطفل – المثبتة في اتفاقية حقوق الطفل – بشكل كامل ضرورة حماية الأطفال من العمل الاستغلالي بشتى صوره.

العمل الاستغلالي واتفاقية حقوق الطفل

تم إدراج مادة خاصة تتعلق بقضية عمل الأطفال في اتفاقية حقوق الطفل (المادة ٣٢). وتقر هذه المادة بـ "حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يُرجح أن يكون خطيراً أو يعوق تعليم الطفل، أو يضر بصحته أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي أو الاجتماعي." وتلزم تلك المـــادة الدول

صكوك حقوق الإنسان

بـ "وضع قوانين تحدد حداً أدنى أو حدوداً دنيا لسن القبول في مجالات العمل،" إلى جانب الجوانب الرئيسية الأخرى لنظام تنظيمي. وتشتمل المواد الأخرى المتعلقة باستغلال الطفل في العمل على المادة ٣٤ (المتعلقة بالحماية من الاستغلال الجنسي)؛ والمادة ٣٥ (المتعلقة بحماية الأطفال من الاتجار بهم)؛ والمادة ٣٦ (المتعلقة بالحماية من جميع الأشكال الأخرى للاستغلال).

وبالرغم من ذلك، فإن مفهوم حماية الطفل في اتفاقية حقوق الطفل يتعدى حدود عدم الاستغلال. وتغطي الاتفاقية عدداً من الحقوق المهددة بالتعرض للخطر في حالات عمل الطفل، ضمن إطارها الشامل الخاص بتنشئة ورفاهة ونماء الطفل. ويشمل ذلك المادة ٢ (الحماية من التمييز)؛ والمادة ٣ (إعطاء اعتبار أساسي لـ "مصالح الطفل الفضلى")؛ والمادة ٨ المتعلقة بالحق في الهوية (الأطفال العاملون قد يُحرمون من حق استخدام أسمائهم الشخصية). وهناك أيضاً حق الحصول على خدمات الرعاية الصحية (المادة ٢٤)، والتعليم (المادة ٢٨)، والترفيه (المادة ٢٩)، والتي لا يستمتع بها الطفل العامل في كثير من الأحيان.

وتنطبق مواد محددة من اتفاقية حقوق الطفل على خصائص أوضاع العمل، ولاسيما عندما يعمل الطفل بعيداً عن المنزل وتحت سيطرة أشخاص بالغين غير والديه. وتشمل تلك المواد المادة ١٩ (الحماية من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو النفسية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال)؛ والمادة ٢٧ (حق الطفل في مستوى معيشي ملائم)؛ والمادة ٣٧ (الحماية من التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة والحرمان التعسفي من الحرية). وأخيراً، تنطبق الحقوق المتعلقة بالمشاركة المدنية على الأطفال العاملين كما تنطبق على الآخرين؛ المادة ١٢ (حق الطفل في الاستشارة)؛ والمادة ١٣ (حق الطفل في طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها)؛ والمادة ١٥ (حق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي).

ما بعد اتفاقية حقوق الطفل

في عام ١٩٩٢، أدى القلق المتزايد إزاء قضية عمل الأطفال إلى قيام منظمة العمل الدولية بإطلاق البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال. وقد بدأ الاعتراف أيضاً بضرورة القضاء على عمالة الأطفال كمعيار جوهري للعمل، خلال القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاجن (١٩٩٥)، والاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة (١٩٩٦). وعُقدت الاجتماعات الدولية حول الاستغلال الجنسي للأطفال وعمالة الأطفال تباعاً في ستوكهولم (١٩٩٦)، وأمستردام (١٩٩٧)، وأوسلو (١٩٩٧)، ويوكوهاما (٢٠٠١).

٦

صكوك حقوق الإنسان

وفي عام ١٩٩٩، تبنت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم ١٨٢، الخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، والتي تستهدف الحالات والظروف الأكثر خطراً واستغلالية التي يتواجد فيها الأطفال.

وكان الغرض من الاتفاقية الجديدة هو تعزيز الإطار القانوني الدولي للعمل من خلال التركيز، بشكل أوسع، على السن الأدنى للقبول في العمل. وبإقرار تلك الاتفاقية، وصل حجم النشاط الدولي للتعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال إلى مستوى غير مسبوق. وقد ساعد مفهوم 'أسوأ أشكال العمل' على وضع أولويات عالمية، وعلى توجيه الاهتمام إلى أثر العمل على الأطفال، بالإضافة إلى نوع العمل الذي يمارسونه. ولايزال مفهوم 'أسوأ شكل' غير معرف مهنياً على النطاق الدولي، وإنما يخضع ذلك لرؤى البلدان المشاركة بما يناسب سياق كل منها. غير أن هناك بعضاً من 'أسوأ الأشكال غير المشروطة' المحظورة عالمياً.

وترسم الاتفاقيتان رقم ١٣٨ و١٨٢ معاً حدود أنواع العمل غير المقبولة طبقاً للمعايير الدولية. وتعبر تلك المعايير عن وجهة نظر متفق عليها بأن العمل الذي يقع ضمن الحدود القانونية والذي لا يتعارض مع صحة الطفل ونمائه أو مع دراسته، يمكن أن يمثل خبرة إيجابية. ويمكن تقسيم عمالة الأطفال التي يحرمها القانون الدولي إلى ثلاث فئات:[١١]

- أسوأ أشكال عمل الأطفال غير المشروطة، والتي تشمل، وفقا لتعريفها عالمياً، الاستعباد، والاتجار بالأشخاص، وعمالة أسر الدين وأشكالاً أخرى من العمل القسري والتجنيد القسري للأطفال لاستغلالهم في الصراعات المسلحة، والبغاء، والمواد الإباحية، والأنشطة المحظورة.
- أعمال تعرض رفاهة الطفل البدنية، أو النفسية أو المعنوية للخطر، إما بسبب طبيعتها أو بسبب الظروف التي تُمارس فيها، وتُسمى تلك الأعمال بـ 'الأعمال الخطرة'، والتي يجب أن تُعرّف على المستوى الوطني ويتم حظرها على الأطفال دون ١٨ عاماً؛ ويتم تعريف الأعمال الخطرة بأنها أعمال "تعرض الأطفال للإساءة البدنية، أو النفسية أو الجنسية."
- أعمال يمارسها الطفل دون السن الأدنى المحدد لها، مما يمكن أن يعرقل تعليم الأطفال ونماءهم الكامل. ويجب ألا يقل السن الأدنى للعمل عن سن إكمال الدراسة الإلزامية، وعادة ما يكون الحد الأدنى ١٥ عاماً على الأقل. غير أنه يمكن السماح بالأعمال الخفيفة غير الضارة بالطفل والتي لا تعيق تعليمه بدءاً من سن ١٣ عاماً فأكثر، ولكن لعدد محدد من الساعات فقط.

إن تبنى الاتفاقية رقم ١٨٢ أدى إلى اتفاق الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية على أولويات القضاء على

"لقد أتينا جميعاً من نفس القرية في الجنوب. جئنا للمدينة للعمل ولم نر أسرنا منذ تركناهم. ونحن نؤجر مكاناً ننام فيه ونعيش فيه معاً كمجموعة واحدة كي نحمي أنفسنا من اللصوص."

فتيان يعملون في مسح الأحذية، شرق وجنوب أفريقيا، ٢٠٠٣ ii

صكوك حقوق الإنسان

ظاهرة عمالة الأطفال، بدءاً بأسوأ أشكال العمل. وقد أدت المخاوف الدولية الإضافية المرتبطة بالاستغلال الجنسي للأطفال إلى تطورين قانونيين دوليين آخرين، هما: بروتوكول باليرمو لمنع الاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال (٢٠٠٠): والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص ببيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (٢٠٠٠). ويتصل هذان البروتوكولان بشكل مباشر باحتمالات تعرض الأطفال للعنف في حالات النشاط الاقتصادي، التي يوجد إجماع دولي على وجوب عدم تشغيل الأطفال بها.

معلومات أساسية وسياق الموضوع

يمارس الأطفال العمل منذ قديم الأزل. وتعد أشكال عديدة من عمالة الأطفال جزءاً طبيعياً من نموهم؛ وقد جرى العرف على اضطلاع الأطفال، في مرحلة عمرية مبكرة مناسبة، بالمسئوليات المنزلية – من حمل المياه، والعناية بالإخوة، ورعي الماعز، ومساعدة الأبوين في العمل على النول أو الغزل. وقد تداخلت تلك الأنشطة مع 'العمل' بمفهومه الاقتصادى كلما تقدم الطفل في العمر. ولا يزال العديد من الأطفال في العالم اليوم، يعملون في أنشطة أسرية كجزء من الاقتصاد غير الرسمي. وتنطوي بعض هذه الأعمال على مخاطر التعرض للعنف. فربما تؤدي تلك الأعمال إلى قيام الأطفال برعاية الحيوانات في مراع بعيدة عن المنزل مما يعرضهم للصوص؛ وربما تقترن تلك الأعمال بهجرة موسمية من أجل أعمال الزراعة، حينما يرافق الأطفال أسرهم ويعملون في مواقع تتسم بظروف معيشية قاسية للغاية. وقد تؤدي تلك الأعمال إلى تركهم المنزل والانتقال إلى حياة غير مستقرة وخطرة في المدينة.

وفي بعض الأماكن، وفي بعض الطبقات الاجتماعية، والطوائف أو المجموعات العرقية، يفضل الآباء عمل الأطفال في الأنشطة الاقتصادية على ذهابهم إلى المدرسة، ويرون في ذلك قيمة أكبر؛[١٢] ويكون هذا الموقف أكثر احتمالاً عندما يكون التعليم رديئاً وليس مناسبا. وفي المواقع ذات الهيكل الاجتماعي الهرمي القوي، قد يكون من الطبيعي للأطفال الذين ينتمون للطبقة المحرومة أن يعملوا في سن مبكرة لدى أسر أفضل حالاً. ويقبع الأطفال في قاع نظام التسلسل الاجتماعي، في مثل هذه المجتمعات. ويُنظر إليهم على أنهم ملك للأسرة أو لرب العمل، وعليهم أن يفعلوا ما يُؤمرون به.[١٣]

نشوء عمالة الأطفال كشأن سياسي

وقد نشأت قضية عمالة الأطفال كشأن سياسي عام. وحتى ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، كان يُنظر للعمل عل أنه قدر الأطفال الفقراء منذ سن مبكرة. وكما هو الحال اليوم في كثير من بلدان العالم النامي، يسهم الأطفال بعملهم في توفير دخل الأسرة. وقد أصبحت ظاهرة عمالة الأطفال قضية عامة، حينما قام عدد كبير من الأطفال بترك المناخ الأسري المحمي نسبياً، إلى ظروف يتعرضون فيها للخطر، في المصانع والمناجم.

وبالرغم من تناقض تفسير المؤرخين لانخفاض عمالة الأطفال

٦

في عملية التصنيع إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد كان لتغير المنظور الفكري حول الطفولة عاملاً هاماً في هذا الصدد.[١٤] ففي أوروبا، في القرن التاسع عشر، بدأ النظر لعمالة الأطفال على أنها ظاهرة خاطئة، لكونها تنتهك حق الطفل في أن ينعم بطفولته، والتأكيد على واجب الدولة في حماية هذا الحق. ولأول مرة يظهر التأكيد العام على حق الأطفال في عدم ممارسة العمل، وعدم التعرض للمخاطر، والاستغلال والإيذاء في مكان العمل 'الجديد' – المنظم والصناعي.[١٥]

واستجابة لما أصبح يُعرف بظاهرة 'عمالة الأطفال' ذات السمعة السيئة، وضع المصلحون الاجتماعيون عدداً من التدخلات التي لا تزال موجودة في الحقيبة المعاصرة، والتي تشمل: استطلاع رأي الجمهور والنظر في ظروف العمل، وتشريعات السن الأدنى، والتعليم الإلزامي، وإدارات التفتيش على العمل، وتوفير التعليم للأطفال العاملين. وكان على الحملة الحديثة أن تأخذ في اعتبارها الاختلاف الذي طرأ على التصنيع، وحقيقة أن وضع الأطفال في العديد من المجتمعات النامية يختلف عن مثيله في البيئات الغربية، مع استمرار توقع تحمل الأطفال لمسئولية توفير دخل الأسرة في سن مبكرة.[١٦]

بيرو، ١٩٩٦، فتى وفتاه يحملان الحجارة الى خارج منجم بوكاتى تحت الأرض بالقرب من مدينة اريكوبا الجنوبية.

الحملة المعاصرة ضد عمل الأطفال

إن الدافع المعاصر لمواجهة ظاهرة عمالة الأطفال كان نتيجة لمحاولات دولية وأكاديمية، ومحاولات من جانب المنظمات غير حكومية، لتحسين الفهم للقوى المحركة لتلك الظاهرة وعلاجها – رغم أن العنف كقضية خاصة تم تجاهله. وقد ساعد تطور نظم المعلومات، على رسم صورة للمهن وأماكن العمل التي يحتمل أن يحدث فيها العنف.

وتشير التقديرات العالمية إلى تركز الغالبية العظمى من عمل الأطفال في القطاع الزراعي (٦٩٪)، ثم في الخدمات (٢٢٪)، ثم في الصناعة (٩٪) (انظر الشكل ١.٦).[١٧] ويعمل كثير من الأطفال في نطاق الأسرة، ويضم الاقتصاد غير الرسمي معظم الأطفال العاملين في كل القطاعات. ويلعب النوع الاجتماعي دوراً هاماً في تحديد الأشكال المختلفة للعمل الذي يمارسه الفتيان والفتيات؛ فعلى سبيل المثال، تنتشر الفتيات في العمالة المنزلية، بينما يتواجد الفتيان بكثرة في أعمال المناجم والحفر.

ورغم أن تحليل العوامل المؤدية إلى إرسال الأطفال للعمل يشير إلى وجود بعض الدوافع الثقافية، إلا أن السبب الغالب لعمل الأطفال هو 'الفقر': وقد تتعقد مشكلة هذا الفقر إذا اقترن بمأساة أسرية مثل فقدان الأبوين، أو صدمة اقتصادية أخرى. وغالباً ما يذكرالأطفال دون السن الأدنى للعمل أنهم يعملون بسبب فقرهم أو فقر أسرهم، كما تزداد نسبة الأطفال العاملين في المجتمعات الأشد فقراً.[١٨] إن إرسال الأطفال للعمل بدلاً من الالتحاق بالمدرسة يمكن أن يُنظر إليه على أنه جزء من 'صفقة فاوستية' Faustian bargain أى موافقة الشخص

"إن بيهاري أستادز (صاحب العمل) يعاقبني بشدة. وقام صاحب العمل الثاني ذات مرة بتعليقي من يدي وضربني ضرباً مبرحاً، حتى انكسرت العصاة. وبعد ذلك استمر في ضربي بالوشيعة (أداة غزل). وقد تركته وعملت لدى صاحب عمل ثالث. لكن هذا الرجل أهانني ولم يكن يعطني أجري بانتظام."

فتى يعمل في صناعة الساري، ١٥ عاماً، جنوب آسيا، ٢٠٠١ iii

على فعل شيء سيىء في مقابل مال أو سلطة، يبرمها الآباء الفقراء من أجل الحصول على مكسب اقتصادي فوري.[١٩] ففي هذه الظروف، يكون مستقبل الأطفال في الحياة، والذي يعتمد على التعليم، أقل أهمية من حصول الأسرة على ما يضمن بقاءها في الوقت الحاضر.

فإذا خرج الطفل ليكسب قوته بسبب الحاجة الشديدة والماسة للأسرة، فعادة ما يتم التغاضي عن المخاوف حول سلامته الشخصية. ولا شك أن البيئات التي يُرسل إليها الأطفال دون السن من أجل العمل، لا تدعم حماية حقوق الطفل؛ وبالتالي يتم في أحيان كثيرة تجاهل مسألة الحماية من العنف البدني أو النفسي أو الجنسي (والأشكال الأخرى من الضرر). وبما أن الغرض الرئيسي وراء حملات وبرامج التصدي لعمالة الأطفال، كان إبعادهم عن أماكن العمل هذه لأسباب تتعلق بنماء الطفل، فإن التصدى لظاهرة العنف في هذه الأماكن لا يمثل شاغلاً رئيسياً حتى الآن، إلا في حالة الاستغلال الجنسي، والأشكال الأخرى للعمل التى تكون فيها المهنة ذاتها مسيئة للطفل. غير أن هذا الأمر قد لا يكون دائماً هو المصدر الرئيسى للعنف في أماكن العمل.

الصراعات وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والعولمة الاقتصادية

ظهرت تحديات جديدة في الأعوام الأخيرة لتزيد من تعقد مشكلة عمالة الأطفال والمخاطر التي يتعرضون لها في أماكن العمل. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، وفي البلدان التي تعيش مرحلة ما بعد الصراعات، مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية، وليبيريا، ورواندا، وسيراليون، ونتيجة للانهيار الاقتصادي الذي حل بها، تزايد عدد الأطفال في الشوارع والمساحات المفتوحة، سعياً لتوفير المال اللازم للطعام (انظر الفصل الذي يتناول العنف ضد الأطفال في المجتمع).[٢٠]

الشكل ١.٦
توزيع الأطفال العاملين حسب قطاع العمل في عام ٢٠٠٤

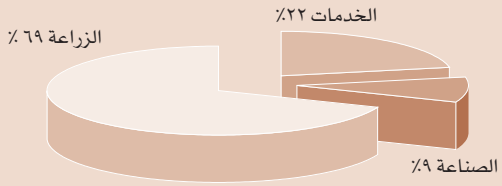

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠٠٦). القضاء على ظاهرة عمل الأطفال: في المتناول. تقرير عالمي. جنيف، منظمة العمل الدولية.

ويمثل وباء فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز مصدراً آخر لسوء الأحوال الاقتصادية في المنزل: ففي شرق وجنوب أفريقيا، أدى فقدان الأطفال لذويهم نتيجة لهذا الفيروس، إلى لجوء العديد منهم للعمل في المجال الاقتصادي غير الرسمي من أجل البقاء. وفي إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، أشار برنامج منظمة العمل الدولية المعني بالقضاء على عمل الأطفال، إلى العلاقة الوثيقة بين هذا الوباء وبين انخراط الأطفال الذين تيتموا بسبب مرض الإيدز، في مهن تقترن بالعنف مثل الخدمة المنزلية وأعمال الحفر والبغاء.[٢١] وفي زامبيا، وُجد أن ٤٧٪ من الأطفال (دون سن الخامسة عشرة) والذين يمارسون الجنس من أجل المال، قد فقدوا كلا أبويهم، وأن ٢٤ ٪ منهم فقدوا أحد الأبوين.[٢٢]

وبالرغم من عدم إجراء أبحاث كافية حول التأثيرات المحددة للعولمة على عمالة الأطفال، تشير دلائل قوية مستمدة من

٦

"إنهم يحرمونهم من طفولتهم حينما يدفعونهم للعمل في سن مبكرة، ليكافحوا في الشوارع، ولا يكون لديهم الوقت لكي يعيشوا حياتهم. وفي الوقت الذي يُفترض فيه أن يكونوا في المدرسة، يكون عليهم الذهاب للعمل، فلا يتمكنون من اللعب ويعانون من الصدمة نتيجة الإهانات والاعتداءات التى يتعرضون لها في كل مكان."

فتيان مراهقون، أمريكا اللاتينية، ٢٠٠٥ iv

تقارير قصصية إلى أن هذه التأثيرات شائعة وسلبية في الأغلب. وقد أدت الزيادة في العمل غير الرسمي في معظم أقاليم العالم إلى زيادة عدد الأشخاص غير المؤهلين للعمل، ولاسيما العاملات الصغيرات السن، اللاتي يعملن في أنشطة غير مستقرة تزيد التعرض للخطر وتعطي أجراً منخفضاً.[٢٣] وتشير تقارير المنظمات المعنية بالأطفال الذين يعملون في الشوارع إلى أن أعداد هؤلاء الأطفال في تزايد، بالرغم من قلة الإحصاءات التي يمكن الوثوق بها.[٢٤]

فالأزمات الاقتصادية، مثل تلك الأزمات التي تواجهها دول الكومنولث المستقلة بعد انتقالها إلى نظام اقتصاد السوق، تدفع العديد من الأطفال إلى العمل في الشوارع والتعرض للاستغلال الجنسي كوسيلة للبقاء، وتساعد على تغذية صناعة الاتجار بالأشخاص والتي تتعامل مع ضحاياها بوحشية. وتتكرر هذه الصورة في عدة أقاليم، وفي شرق وجنوب آسيا وأوروبا بشكل خاص. ومع ذلك، لاتزال هناك صعوبة في الحصول على بيانات عن العنف على وجه التحديد.

أهمية المنظور الذي يركز على الطفل

منذ إقرار اتفاقية حقوق الطفل، ازداد الاعتراف بأهمية المنظور المرتكز على الحقوق والذي يركز على الطفل، في فهم وإدراك ظاهرة عمالة الأطفال، مما أدى إلى تحسين فهم تداعيات هذه الظاهرة. وقد بُذلت المساعي للاستفادة من آراء ووجهات نظر الأطفال في المشاريع التي تهدف إلى القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال، بشكل منهجي وأكثر نشاطاً. ولا يلبي هذا الأمر حق الأطفال في المشاركة فحسب، بل إن له غرضاً عملياً، يتمثل في تعزيز قدرة البرامج التى تحترم وجهة نظر الأطفال العاملين، وتعترف بالخيارات التي قاموا بها في حياتهم، على تحقيق أهدافها، أكثر من البرامج التى لا ترى في الأطفال وأسرهم سوى متلقين سلبيين للتدخلات.[٢٥] وقد ساعد زيادة التعرف على بيئة عمل الأطفال على فتح نافذة على الوحشية والقسوة التي يواجهها العديد من العمال الشباب.

ونتيجة للخبرات التي يكتسبها الأطفال العاملون في حياتهم، نجد أن لديهم عادةً إحساساً قوياً بإرادتهم وقدراتهم: لذا نجد أن هناك منظمات من الأطفال العاملين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تقوم بوضع البرامج وأنشطة الدعوة لإنجاز جدول الأعمال الخاصة بها، بما في ذلك ترك العمل الاستغلالي والعنيف. وقد ساعدت برامج أخرى تهدف إلى القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال، على تشكيل مجموعات يشارك من خلالها الأطفال العاملون، وتدعم جهودهم في ترك أماكن العمل والحصول على التعليم. وتميل آراء الأطفال العاملين حول الأعمال الضارة إلى التوافق مع آراء البالغين، ومع تلك التي تُطرح في الاتفاقات الدولية. فهم يعارضون استغلال الأطفال، والأعمال التي تعرقل التعليم، والأعمال التي تستمر لساعات طويلة بمقابل مادي ضعيف، والعمل القسري، والأعمال التي تعرض صحة الطفل أو أخلاقه للخطر. وهم يعارضون بشدة الإيذاء البدني والجنسي والنفسي للأطفال في مكان العمل.[٢٦]

طبيعة وابعاد المشكلة

إن الكثير مما يُعرف عن العنف في أماكن العمل المنظمة، مأخوذ من دراسات أُجريت في البلدان الصناعية وبين العاملين البالغين، حيث تبدو ظاهرة العنف في تصاعد. وكان هناك ميل إلى التركيز على العنف البدني. ولم يتم إلا مؤخراً توسيع المنظور التحليلي ليشمل العنف اللفظي، والنفسي والجنسي، بما في ذلك التحرش الجنسي أوالترهيب أو التهجم (التجمع حول عامل آخر وإخافته).[٢٧]

قاعدة المعرفة الحالية

لايزال هناك نقص في الإحصاءات الخاصة بمعدلات انتشار العنف تبعاً للمرحلة العمرية للعامل. وفي أماكن العمل التي تخضع لنظم معينة والتي يعمل فيها العاملين الشباب بشكل رسمي، يتم تطبيق مواثيق ومعايير للحماية. وبالرغم من ذلك، فإنها قد لا تحمي العاملين الشباب بشكل كاف. وقد يعزفون عن الإبلاغ عن العنف المُمارس ضدهم. فحينما يكون العمل غير شرعي ويضم أفراداً دون السن القانوني، لا يتم التبليغ عن معظم الحالات.

وقد لا يتم إجراء المسوح الخاصة بعمالة الأطفال بطريقة تمكن من الوقوف على حقيقة العنف الذي يعاني منه العاملون دون السن.[٢٨] ففي مسح أُجري عام ٢٠٠٢ على الأطفال العاملين في كمبوديا، أشار ٠.٥٪ منهم فقط إلى أنهم تعرضوا للإساءة النفسية والبدنية. ويتعارض ذلك مع البيانات التي صدرت عن ورشة عمل أُجريت عام ١٩٩٧ حيث أفاد الأطفال بتعرضهم لعنف واسع النطاق من قبل أرباب العمل، بما في ذلك الضرب المبرح، والإساءة الجنسية والصعقات الكهربائية.[٢٩] ويوضح هذا المثال صعوبة الحصول على معلومات دقيقة.

وحيثما يتعرض الأطفال للاستغلال في القطاع غير الرسمي، يكون هناك نقص شديد في قاعدة المعرفة مع تزايد المخاطر بصورة كبيرة. وقد قامت المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان بإجراء مسوح نوعية بين مجموعات صغيرة نسبياً من الأطفال العاملين في مهن 'خطرة' أو مهن تعرضهم للعنف. ولكن إجراء الأبحاث حول أماكن عمل الأطفال أمر غاية في الصعوبة. وتعد الحكومة الهندية مثالاً نادراً في بذل الجهود من أجل التعرف على العنف والإساءة اللذين يتعرض لهما الأطفال في أماكن العمل، وتشير النتائج إلى أن معظم هذه الحالات يقع في أماكن العمل غير الرسمية التى تفتقر للقواعد المنظمة والبيانات السليمة.[٣٠]

أنواع العنف في أماكن العمل

تشمل أشكال العنف ضد الأطفال الأكثر شيوعاً في مكان العمل هي:

- العنف البدني: ويشمل الضرب، والركل، والصفع، والضرب بالسياط، والحرق بسائل مغلي، وفي الحالات المفرطة، القتل؛
- العنف النفسي: ويشمل الصياح، والتوبيخ، والإهانة، والتهديد، والألفاظ البذيئة، والترهيب، والمهاجمة، والعزل، والتهميش، والمعاملة التمييزية المتكررة؛
- العنف الجنسي، ويشمل التحرش الجنسي، والمداعبة، والاغتصاب.

ويبدو أن أكثر أشكال الضرر شيوعاً وتأثيراً على رفاهة الأطفال العاملين، من جراء العنف الذي يتعرضون له، هو تدني الاعتزاز بالنفس بسبب الإساءة اللفظية والإذلال والترهيب.[٣١] ويشكو الأطفال باستمرار من افتقادهم للاحترام في الطريقة التي يعاملون بها؛ ففي دراسة أُجريت في بنجلاديش، اشتكى ٨٤٪ من الأطفال العاملين من الإهانات والعبارات الموجعة الأخرى.[٣٢] وعادة ما يكون العنف الذي يتعرض له الأطفال العاملون منهجياً، وجزءاً من ثقافة مواقع العمل الجماعية التي تتسم بالوحشية الجسدية، والصياح، والألفاظ البذيئة، والعنف العابر، بما في ذلك السخرية الجنسية.

إحصاءات عمل الأطفال

تشير التقديرات العالمية الحديثة التي نشرتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٦ إلى أنه، في عام ٢٠٠٤، بلغ عدد

٦

المنخرطين في عمالة الأطفال ٢١٨ مليون طفل، وكان أكثر من ٦٠٪ منهم (١٢٦ مليون طفل) منخرطين فيما اعتُبر 'أعمالاً خطرة'. وفي المجموعة العمرية من ٥ أعوام إلى ١٤ عاماً، كان ٧٤ مليون طفل يعملون في ظروف خطرة. وفي المجموعة العمرية ٥-١١ عاماً، نجد أن الفتيان والفتيات ممثلون بنفس القدر في كلٍّ من عمالة الأطفال بشكل عام والأعمال الخطرة بشكل أكثر تحديداً. وفي المجموعات العمرية الأكبر، يكون الفتيان أكثر انخراطاً في العمل من الفتيات (انظرالشكل ٢.٦). وتشير الاتجاهات العامة إلى انخفاض معدلات عمالة الأطفال، ولاسيما في الأعمال الخطرة.[٣٣]

وتمثل الأعمال الخطرة الغالبية العظمى من 'أسوأ أشكال' عمل الأطفال، وهي غير مصرّح بها لأي طفل دون سن الـ ١٨ عاماً طبقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢؛ وينطبق نفس الشيء على أسوأ أشكال عمل الأطفال 'غير المشروطة'، مثل السخرة، والعمل القسري، واستخدام الأطفال في البغاء، أو إشراكهم في قوات محاربة. وتشير التقديرات إلى وجود ما يقرب من ٨,٤ مليون طفل يعملون في أشكال العمل تلك، من بينهم ١,٢ مليون طفل ضحية للاتجار بالأشخاص: و٥,٧ مليون طفل ضحية للسخرة أو العمل القسري: و٣٠٠ ألف طفل مشاركين في قوات محاربة: و١,٨ مليون طفل يعملون في البغاء والمواد الإباحية: و٦٠٠ ألف طفل يعملون في أنشطة محظورة مثل الاتجار بالمخدرات.[٣٤]

الشكل ٢.٦

الأطفال المنخرطون في عمالة الأطفال والأعمال الخطرة بحسب السن والنوع الاجتماعي في عام ٢٠٠٤

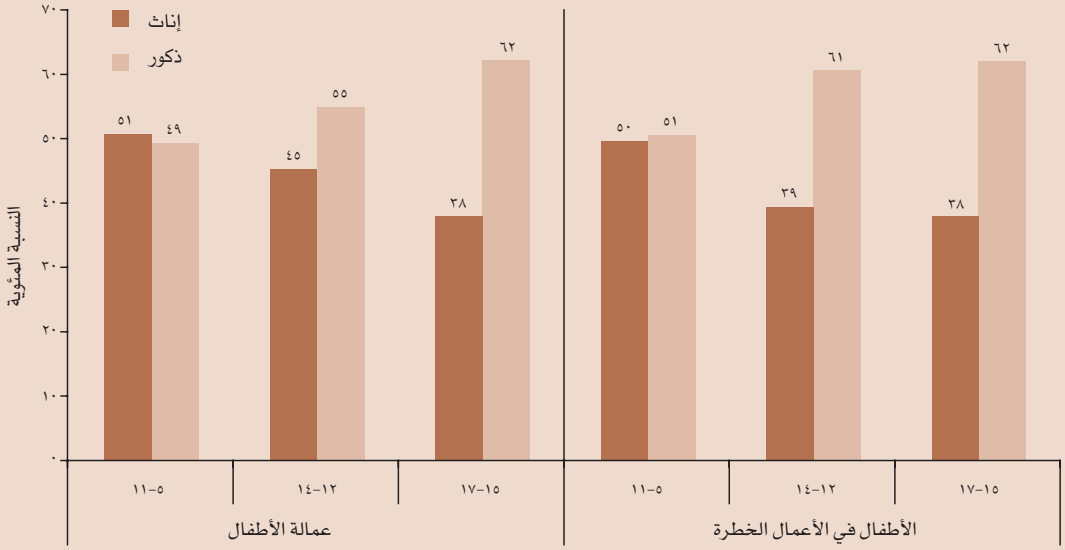

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠٠٦). القضاء على ظاهرة عمل الأطفال: في المتناول. التقرير العالمي. جنيف، منظمة العمل الدولية.

"إذا كسرت شيئاً أو فعلت شيئا بطريقة سيئة، فإنهم سوف يضربونني بحذاء أو بحزام. ولا أستطيع ترك المنزل، فهم يغلقون الباب حينما يرحلون. وعندما جاءت والدتي لتزورني في المرة الأخيرة أخبرتها أنني لن أبقى في هذا المكان بعد الآن. وقلت لها: "إما أن آتي معك أو سأهرب أو أقتل نفسي."

فتى، ١٤ عاماً، يعمل بالخدمة المنزلية، شمال أفريقيا، ٢٠٠٥ ٧

الأطفال في بعض مواقع العمل الشديدة الخطورة

في بعض الأعمال غير الرسمية، يحتاج العاملون في بعض المهن، التي يمثل العنف فيها خطراً معيناً نتيجة لعوامل شخصية، وعوامل متعلقة بمكان العمل و/أو عوامل بيئية، إلى فحص خاص. أما الأطفال الذين يعملون في الشوارع أو في المواقع 'المفتوحة' الأخرى، فلا يتم فحصهم بشكل محدد هنا، حيث إن المخاطر الرئيسية التي يتعرضون لها عادة ما تقترن بتواجدهم خارج نطاق الأمان الذي توفره الأماكن المحمية، أكثر من اقترانها بأمور مهنية. (انظر الفصل الذي يتناول العنف ضد الأطفال في المجتمع).

الأطفال العاملون بالمنازل

لطالما اعتبر انتقال الأطفال من منازلهم للقيام بأعمال الخدمة المنزلية اليومية في منازل أخرى في مجتمعات كثيرة، شكلاً من أشكال الأسرة البديلة، أو التبني أو نوعاً من المساندة للطفل الذي ينتمي لأسرة أقل حظاً. وفي غرب أفريقيا، تسود تقاليد تحتم على الأطفال المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أن يقوموا بالخدمة في منازل الآخرين كجزء من تربيتهم ونشأتهم. وفي معظم أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء، جرت العادة على تبادل الأطفال بين الأزواج في نطاق الأسرة الممتدة، كشكل معتمد من أشكال الدعم المتبادل.

أما اليوم، فيتزايد الطابع التجاري لتلك الممارسات. فنجد أن ملايين من الأطفال يعيشون في منازل الآخرين على مسافات بعيدة من منازلهم، ويقومون بالأعمال المنزلية بصفتهم 'معاونين' أو موظفين. وتعمل بهذه المهنة نسبة صغيرة من الفتيان، إذ إنها مخصصة عادة للإناث، وهي تعد أكبر مهنة تضم الفتيات دون سن الـ ١٦ عاماً في العالم.[٣٥] ويقوم المشتغلون بتجنيد الأطفال والاتجار بهم في العديد من الأقاليم بإمداد المنازل بفتيات ريفيات ينتمين إلى المجموعات المحرومة، أو يأتين من المناطق المتأثرة بالكساد، أو من البلدان المجاورة، لتلبية طلب المدن والمناطق الحضرية على المساعدة المنزلية في جميع أنحاء العالم.[٣٦] بل أصبح ذلك شكلاً من الاستغلال والعمل غير المنظّم، بل شكلاً من العبودية. وقد أكدت تلك الحقيقة عدة دراسات حديثة أشارت إلى تعرض الأطفال الذين يعملون بالخدمة المنزلية للمخاطر الشديدة.[٣٧،٣٨،٣٩،٤٠]

إن وضع الأطفال الذين يعملون بالخدمة المنزلية عادة ما يعتبر وضعاً آمناً من قبل الآباء، حيث إن الطفل قد يعيش في مسكن أفضل من منزله، وقد يأكل طعاماً أفضل، ويكون تحت رعاية وحماية رب العمل وأفراد الأسرة. غير أن الطبيعة المنغلقة للأسرة، وعزلة الطفل، والطبيعة غير الواضحة لعمل الطفل، تعرضه لمخاطر كبيرة. فالأطفال الذين يعملون بالخدمة المنزلية يقعون تحت رحمة رب العمل وأفراد الأسرة الآخرين. ويصف هؤلاء الأطفال العلاقة بأنها غالباً ما تبدأ بشكل جيد، ثم تصبح لا تطاق ومؤذية فيما بعد.[٤١] وحيثما تتأصل الوصمة إزاء المجموعات ذات الوضع الاجتماعي الأدنى، قد تتصرف ربة العمل بشيء من الحصانة، فتطلب ممن يخدمها مطالب مستحيلة، وتعرضهم لأشكال مفرطة من العقاب البدني والعنف الشديد. وفي نفس الوقت، قد تقع الفتيات اللاتي يعملن بالخدمة المنزلية فريسة للاعتداء الجنسي من قبل رجال المنزل.[٤٢،٤٣]

العنف بشتى أنواعه أمر شائع

يشيع العنف والسلوك الإيذائي تجاه الأطفال الذين يعملون بالخدمة المنزلية أكثر بكثير مما هو معروف عنه؛ وقد استرعى هذا الشكل من عمالة الأطفال انتباه النشطاء في مجال عمالة الأطفال لأول مرة منذ عقد مضى، وفي عدة بلدان اعتبر هذا الشكل ضمن 'أسوأ أشكال' عمالة الأطفال وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢.[٤٤] وتنطوي الخدمة المنزلية على العمل الشاق المفرط (١٦ ساعة عمل يومياً لا يعد أمراً غير معتاد)؛

"أنام في غرفة واحدة بمفردي، وفي الليل، يأتي رب العمل ويدق على باب غرفتي، والآن أشعر بضيق شديد وذلك لخوفي من الإبلاغ عن ذلك، وأنا أيضاً خائفة من فقدان وظيفتي. لقد فقدت والدي الاثنين، ولا أريد أن أترك هذه الوظيفة."

فتاة، ١٢عاماً، تعمل في الخدمة المنزلية، ٢٠٠٥ vi

والضرب، والضرب بالسياط، وشد الشعر، والحرق بالماء المغلي أو المكواة، والحرمان من الطعام. ويشتمل العنف النفسي على الصياح، والسباب، والإهانة، والتهديدات، والألفاظ البذيئة. وغالباً ما تتعرض الفتيات للتحرش الجنسي، بل وللاغتصاب في بعض الأحيان؛ وقد يتم طردهن إلى الشوارع إذا حملن من قبل رب العمل.[٤٥] ويمكن أن تنجم الأضرار الصحية الجسدية عن نقص الطعام، وعدم الاهتمام بالإصابات أو علاج الأمراض.

وقد كشفت المشاورات مع الأطفال الذين يعملون بالخدمة المنزلية عن ارتفاع مستويات هذه الأنماط من العنف. ففي الفلبين وبيرو، أشار معظم الأطفال الذين يعملون بالخدمة المنزلية تقريباً إلى أنهم عانوا من سوء المعاملة، في شكل عقاب بدني، وتمييز، وإذلال، وتحرش جنسي.[٤٦] وفي جزر فيجي، أشار ثمانية من كل ١٠ أطفال يعملون بالخدمة المنزلية إلى أنهم تعرضوا للإساءة الجنسية من قبل رب العمل.[٤٧] واكتشف بحث أُجري في السلفادور أن ٦٦٪ من الفتيات اللاتي يعملن بالخدمة المنزلية تعرضن للإيذاء، وأن الشعور بالتهديد لإمكانية التعرض للتحرش الجنسي من قبل أرباب العمل أو الزائرين، كان موجوداً طوال الوقت.[٤٨] وفي دراسة محلية أُجريت في جمهورية تنزانيا المتحدة، أشار ٤٣٪ من الأطفال الذين يعملون بالخدمة المنزلية إلى تعرضهم للضرب، والإهانة، والحرمان من الطعام، والغرامة للأضرار التى يتسببون فيها، أو أنهم أُجبروا على البقاء خارج المنزل.[٤٩] وفي نيبال، كثيراً ما يبدأ الأطفال في العمل في عمر الثامنة أو العاشرة، وإذا ما انزعجت ربة العمل من الفتاة وبدأت تسيىء معاملتها، فقد تقوم بنقلها بشكل تعسفي إلى منزل آخر، وبذا يفقد مثل هؤلاء الفتيات الاتصال مع أسرهن تماماً.

العزلة والكرب النفسي

من أكثر الخبرات إيلاماً للأطفال الذين يعملون بالخدمة المنزلية معاملتهم باستمرار ككائنات أدنى؛ وعدم وجود أصدقاء أو أقران اجتماعيين، وعدم القدرة على اللعب حتى مع أطفال رب العمل.[٥٠] وغالباً ما يشار إليهم بأسماء تنتقص من قدرهم أو يحرمون من استخدام أسمائهم الشخصية. وفي هايتى، يستخدم المصطلح 'ريستافكس' ('المقيمون مع') بمعنى شخص غير مرغوب فيه، وغالباً ما يستخدم كنوع من الإهانة؛ والفتاة الريستافكس يمكن أن تُسمى أيضاً بـ 'لا بو سا'، أو 'متاحة من أجل ذلك'، والمقصود متاحة لممارسة الجنس معها.[٥١] وتسبب تلك الخبرات للأطفال أحاسيس عميقة بالدونية وتدني الاعتزاز بالنفس واحترام الذات بشكل مستديم.

وأما الفتيات اللاتي يطردن من العمل أو يحملن، ويتم إبعادهن من المنزل إلى الشوارع، فمن المرجح أن يتجهن للبغاء، نظراً لقلة الخيارات الأخرى المتاحة لهن.[٥٢] وقد تعجز هؤلاء الفتيات عن العودة إلى منازلهن، بسبب نقص الموارد، وعدم معرفة سبل السفر ولا إلى أين يذهبن، والإحساس بالخزي من أن ينظر إليهن بوصفهن 'فاسدات'[٥٣]. وقد أشارت تقارير من جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى أن الفتيات اللاتي يصلن إلى مراكز الدعم الخاصة بالأطفال الذين تعرضوا للاستغلال الجنسي، يكن قد طردن من المنازل التي كن يخدمن بها وتعرضن للإيذاء الجنسي فيها وانتهى المطاف بهن في الشوارع؛ وكان بعضهن لا يتجاوز عمرهن ١٠ أعوام.[٥٤]

أطفال استغلوا في صناعة الجنس

إن استغلال الأطفال دون سن الثامنة عشرة للعمل في البغاء، وفي المواد الإباحية للأطفال والمراهقين أو في العروض الجنسية، يشكّل عنفاً مثبتاً ضدهم.[٥٥] ودفع الأطفال إلى ممارسة أفعال جنسية أو أفعال لها إيحاءات جنسية ضمنية أو تقديم الطفل لشخص آخر كي يستغله بأي طريقة جنسية، يعد انتهاكاً لحقوق الطفل، وهو أمر مجرم في جميع أرجاء العالم. وقد قام الأطفال الذين هم في سن العمل أنفسهم بإدانة تلك الطريقة في كسب المال، وتحدثوا عن تجارة الجنس باعتبارها نشاطاً إجرامياً يجب ألا يتم الخلط بينه وبين أنواع العمل الأخرى.[٥٦]

"في السنوات السبع التي عملت فيها، ليلة بعد ليلة، كنت اعتقد أنني أنا المخطئ. فالشرطة كانت تطاردني دائماً والمرشدون الاجتماعيون يلقبونني بالمنحرف. و لم أجد أحداً يؤكد حقيقة أنني ضحية."

طفل تم استغلاله في صناعة الجنس، أمريكا الشمالية، ٢٠٠٥ vii

وبالرغم من أن الإحصاءات المتعلقة بعدد الأطفال المستغلين في البغاء هي تقديرات عامة، وأن جميع الإحصاءات المتعلقة بالبغاء يجب أن يتم التعامل معها بحذر، إلا أن هناك حوالي مليون طفل يُعتقد أنهم يتورطون في البغاء سنوياً.[٥٧] وقد أظهرت دراسة شملت ١٣ بلداً أجرتها هيئة إنقاذ الأطفال/غوث الأطفال أن ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال في تزايد، مع وجود دلائل على تزايد الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالأطفال للأغراض الجنسية، والاستغلال من قبل السائحين والمسافرين، والمواد الإباحية والجرائم ذات الصلة بالإنترنت.[٥٨] وفي جنوب وشرق آسيا، يُعتقد أن ما يقرب من ثلث من يتم استخدامهم في البغاء هم دون سن الثامنة عشرة: وهذا قطاع عادة ما يحتاج إلى الشباب للعمل فيه، ويبدو أن الفتيات تدخلنه في سن صغيرة جداً، عادة من خلال العمل في الحانات وغرف التدليك. ففي نيبال انخفض متوسط عمر الفتيات اللاتي يدخلن مجال تجارة الجنس من ١٤–١٦ عاماً في عام ١٩٨٠ إلى ١٢–١٤ عاماً في التسعينيات.[٥٩]

وكما هو الحال في عمل الأطفال بالخدمة المنزلية، تتورط بعض الفتيات في البغاء لأن العاملين في الاتجار بالفتيات والمشتغلين بتجنيدهن يعدوهن بفرص ذهبية. وفي غرب أفريقيا، من السنغال إلى نيجيريا، يُرسل الآلاف من الأطفال المنتمين لأسر معدمة إلى الشرق الأوسط سنوياً، وينتهى المطاف بالكثير منهم إلى البغاء.[٦٠] وقد ينطوي الاتجار بالأطفال ذاته على العنف. وقد ذكر محقق معني بتجارة الأطفال من ألبانيا لليونان أن الأطفال يتعرضون لأشكال مختلفة من سوء المعاملة، مثل الحرق بالسجائر، والصفع، والإهانة، والإجبار على النوم في العراء.[٦١]

عوامل الخطر

تم تحديد مجموعة من العوامل التي تعرض الأطفال للاستغلال الجنسي، وهي: العنف في المنزل والأسرة، بما في ذلك الإساءة الجنسية من قبل أزواج فتيات الأسرة اللاتي تزوجن مبكراً، واللاتي لن تقبلهن أسرهن مرة أخرى، أو الطرد من المدرسة أو مكان العمل.[٦٢،٦٣،٦٤،٦٥] فالطرق التي تؤدي بالأطفال إلى البغاء هي في ذاتها الطرق التي تسبب لهم الإيذاء، وتشمل تخلي الأسرة عنهم، والوصمة الاجتماعية المفرطة. ويُولد بعض الأطفال في مجتمعات تمارس البغاء،[٦٦] أو يتم إعطاؤهم للكهنة في طقوس استعباد جنسي، كما هو الحال في ديفاداسي في الهند[٦٧] وتروكوسي في غانا.[٦٨] ويمكن للإعاقة أيضاً أن تكون عامل خطر. فبعض أصحاب بيوت البغاء في تايلاند يبحثون عن الفتيات المصابات بالصمم، معتقدين أنهن لن يتمكنّ من الشكوى أو الهرب، بسبب عدم تمكنهن من التواصل مع الزبائن أو مع أرباب العمل بسهولة.[٦٩]

وتشير أدلة عديدة من جميع الأقاليم على أن الكثير من الفتيات والفتيان يبيعون الجنس في الشوارع كوسيلة للبقاء على قيد الحياة مقابل الغذاء، أو المأوى أو المخدرات.[٧٠] وفي جنوب أفريقيا، يوجد من ١٠ آلاف إلى ١٢ ألف طفل فقدوا الأشخاص الذين كانوا يقدمون لهم الرعاية بسبب مرض العوز المناعي البشري/الإيدز، وصاروا بلا مأوى يواجهون الوصمة وحدهم. وتقدر تقارير الشرطة أن ٢٨ ألف طفل يتم استغلالهم في صناعة الجنس؛ وأن ٢٥٪ ممن يتم استغلالهم في البغاء في كيب تاون هم من الأطفال.[٧١]

مزيد من التعرّض للعنف

إن العنف الكامن في الاستغلال الجنسي يزداد تعقيداً بالتعرض لمزيد من العنف البدني أو النفسي، ويعد صغار السن أكثر الفئات تعرضاً لمخاطره. ووفقاً لدراسة أجراها برنامج منظمة العمل الدولية المعني بالقضاء على عمل الأطفال في فيتنام،[٧٢] ذكر ١٢٪ من الفتيات الصغيرات اللاتي يستخدمن في البغاء أنهن تعرضن للتعذيب أو للضرب من قبل الزبائن، أو من قبل

"لقد تركت المنزل لأن أخي كان يجبرني على الخروج في الثانية أو الثالثة صباحاً لأفعل أموراً لا أحب فعلها. فقد كان يقدمني لأصدقائه، ولأقربائنا، وللغرباء. وفي اليوم الذي حاول فيه أبي الاعتداء عليّ، تركت المنزل."

فتاة مراهقة مشردة، شرق آسيا والمحيط الهادي، ٢٠٠٥ viii

أرباب العمل بسبب عدم الطاعة؛ وذكرن أيضاً أنهن خضعن لعمليات إجهاض متكررة، ووصل الأمر إلى حد إجراء عملية الإجهاض في الصباح واستقبال الزبائن في المساء. وفي منغوليا، أشار ٣٣٪ من الفتيات اللاتي تم استغلالهن في البغاء إلى أنهن تعرضن للاغتصاب.[٧٣] وفي جامايكا، أشار الفتيان العاملون في البغاء إلى أنهم كانوا "عرضة لمخاطر العنف من قبل الأفراد الذين يمقتون المثليين ويعتقدون أنهم يجب التخلص منهم" [٧٤].

وفي السنوات الأخيرة، قام أشخاص مجهولون في هندوراس بعملية اختطاف للأطفال الذين تعرضوا للاستغلال الجنسي، وتم تعذيب الضحايا، وفي بعض الأحيان قتلهم. وقد وصف الضحايا الناجون كيف أن الجناة تظاهروا بأنهم 'زبائن' جاءوا من أجل الجنس، ثم قاموا باختطاف الضحايا إلى أماكن مهجورة حيث قاموا بالاعتداء الجنسي عليهم، وتعذيبهم، وإهانتهم وإذلالهم. وكان لهذا العدوان سمات العقاب 'الأخلاقي' أو الانتقام الجماعي ضد أجساد أطفال يعانون من الإهمال والإقصاء الاجتماعي – كما لو كان هؤلاء الفتيات والفتيان يمثلون شراً اجتماعياً يجب استئصاله. وقد قام المختطفون بالسخرية من ضحاياهم قائلين: "إذا اختفيتم، فلن يسأل أحد عنكم."[٧٥]

وتعد الإدانة الاجتماعية جانباً هاماً آخر من جوانب العنف الذي يعاني منه الأطفال الذين يعملون في البغاء. وحتى في الحالات التي تعرض الأطفال فيها للخداع ورُسمت لهم صورة كاذبة للعمل الذى ينتظرهم، فإن الوصمة التي تنتج عن نشاطهم الجنسي، تجعل عودتهم للمنزل ضرباً من المستحيل. كما نجد أن الشباب الذين يتم استغلالهم في صناعة الجنس، غالباً ما يشعرون بالخزي ولا يدركون أنهم ضحايا للإساءة، بل إنهم يعتقدون أنهم الملومون. كما أن إحساسهم الدفين بالذنب يجعل من الصعب عليهم الحديث عن الاستغلال الجنسي الذي تعرضوا له.[٧٦،٧٧]

العمل القسري وسخرة الأطفال

يمثل الأطفال الذين يعملون قسرياً وبالسخرة ثلثي الأطفال الذين يعملون في أسوأ الأشكال غير المشروطة لعمالة الأطفال، والذين يبلغ عددهم وفقاً للتقديرات المتحفظة لمنظمة العمل الدولية ٥,٧ مليون طفل حول العالم.[٧٨،٧٩] وهناك نسبة غير معروفة ولكنها كبيرة من هؤلاء الأطفال يقعون ضحايا للاتجار؛ وتوجد معظم هذه الحالات في آسيا، ولكن تلك الممارسة موجودة في جميع الأقاليم. ويصنّف العمل القسري والعمل بالسخرة، وفقاً للاتفاقية التكميلية حول الاستعباد لعام ١٩٥٦، على أنه صورة من صور الاستعباد. وبالرغم من أن تلك الأعمال مجرمة عالمياً، إلا أن مرتكبيها نادراً ما يخضعون للمحاكمة.

ويشتمل تعريف العمل القسري على عنصرين أساسيين، هما: العمل أو الخدمة المفروضة تحت تهديد العقوبة، والعمل الذي يتم قسراً. ويمكن للتهديد أو للعقوبة أن تأخذ عدة أشكال: وتشمل أشد الأشكال حدة، العنف البدني أو التقييد، أو حتى تهديد الضحية أو أقاربها بالقتل. وقد يكون هناك أيضاً شكل أبسط للتهديد، مثل التهديد بإبلاغ الشرطة عن العاملين في الأعمال غير القانونية، أو إخبار شيوخ القرية عن الفتيات اللاتي تم إجبارهن على البغاء في مدن بعيدة.[٨٠]

الاسترقاق والعبودية

إن الطفل الذى يعمل بالسخرة أو بموجب عقد إذعان يعمل في ظل ظروف تغلفها العبودية لكى يسدد ديوناً، قد تكون توارثتها أجيال. وعادة ما يعمل الطفل لدى رب العمل أو المالك بالسخرة في مقابل 'قرض'. وفي المناطق التي تشيع فيها تلك الممارسة، ينتمي العاملون إلى مستويات أو طبقات اجتماعية دنيا، ولا يكون لهم رأي في شروط أي عمل، وتكون أسرهم فقيرة فقراً مدقعاً. وفي تلك الحالات يعد الطفل بمثابة سلعة، ويعمل في ظروف مساوية للعبودية.

وبالرغم من أن العمل بالسخرة أو بموجب عقد إذعان منتشر في عدد من الأماكن، إلا أن المشكلة تتركز بشكل أكبر في جنوب آسيا. ويوجد في الهند، بتعدادها السكاني الكبير، أعلى عدد من الأطفال الذين يعملون بالسخرة (تشير بعض التقارير إلى أن العدد قد يصل إلى ١٥ مليون طفل،[٨١] معظمهم من طائفة الداليت أو طائفة معينة أخرى). وتُعد تلك الممارسة غير قانونية منذ زمن طويل، ومنذ ١٩٩٧، ووفقاً لأمر جديد للمحكمة العليا ، بُذلت جهود لتنظيم تلك الممارسة، وتقديم الجناة للمحاكمة، وإنقاذ الأطفال من العبودية.

وقد استمدت تلك الجهود قوتها من نشاط محلي قوي. وأشارت المسوح الخاصة بهذا القطاع أن عمل الأطفال بالسخرة منتشر في مجال التعدين الضيق النطاق، وصناعة الطوب، وتعليب الأسماك، وقطع الأحجار الكريمة، ونسج السجاد، ودباغة الجلود، وصناعة الألعاب النارية. ويقوم صنّاع السجاد اليدوي بتوظيف الأطفال في ظروف استعبادية شديدة، ويُستخدم الإكراه عادة لفرض الانضباط وللحد من الاحتجاجات.[٨٢] وأشارت إلى المسوح الخاصة بمنظمة هيومان رايتس ووتش، والتي أُجريت على صناعة الحرير في أوتار برادش في عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٣، إلى أن معدلات العنف ضد الأطفال مرتفعة للغاية. كما أفادت بأن مالكي الأنوال يسيئون للأطفال بشكل منتظم؛ فعادة ما يتم حبس الأطفال، ولا يُقدم لهم ما يكفي من الطعام بالمرة.[٨٣]

وتظهر صورة مشابهة لهذا الوضع في باكستان.[٨٤] فالهياكل الاجتماعية الإقطاعية تعطي ملاك الأراضي سلطة انتزاع العمالة من الأسر المدينة، وربما يقدمون خادم بالسخرة 'هدية' لمالك أرض آخر. وفي السند، جمعت جماعات حقوق الإنسان دلائل موثقة عن حالات قتل، واعتداء جنسي، واختطاف، واعتداء بدني.[٨٥] وفي نيبال، نجد أن العمل بالسخرة أو بموجب عقد إذعان يصيب جماعات الأقليات في إطار نظام كامايا الزراعي والذي أصبح غير قانوني الآن. وتبين من دراسة لتلك الممارسة أن ٣٠٪ من الأطفال الذين تركوا أرباب عملهم فعلوا ذلك بسبب 'التحرش أو العقاب'.[٨٦] وفي جميع تلك الأماكن الإقطاعية، لا تُنفذ القوانين المكتوبة ولا تُراعى الحقوق، وإنما يسود الترهيب، والعقاب البدني والإذلال اللفظي، مما يبث لدى الأطفال إحساساً دفيناً بالدونية والضعف.

جماعات السكان الأصليين

في أمريكا اللاتينية، وغيرها من الأماكن، يتحمل السكان الأصليون وأطفالهم مستويات مرتفعة من العمل القسري، كما يعانون من مستويات مرتفعة من الفقر والتمييز والإبعاد. ويتعرض من يعيشون في المناطق النائية بوجه خاص إلى التوظيف بالإكراه وإلى عمالة أسر الدين نتيجة للتواجد الضعيف لأجهزة الدولة. وفي المناطق النائية في البرازيل، يتم تأجير الأطفال بأسعار زهيدة ويعتبرون أكثر انصياعاً. وهم يعملون في قطع الأشجار والأخشاب، وزراعة قصب السكر، والتعدين، والتقطير، وصناعة الفحم، والتي تعد جميعها أعمالاً خطرة.[٨٧] وبما أن تأجيرهم يتم دائماً عن طريق الخداع، فإنهم يصبحون مكبلين بديون ولا تكون لديهم أي فرصة في العودة للمنزل. فوضع الأطفال غير المحتمل في تعدين الذهب على نطاق ضيق في مادرى دى ديوس، في بيرو، معروف جيداً لدى منظمات وسلطات حقوق الإنسان. وتتراوح أعمار ما يقرب من ٢٠٪ من عمال المناجم بين ١١ عاماً و١٨ عاماً.[٨٨]

ويزداد التعرض للمخاطر بسبب عدم وجود أوراق تثبت هوية الأطفال. ونظراً لعدم تسجيل المواليد، فإن السكان الأصليين لا وجود لهم في نظر السلطات الوطنية، وبالتالي يصبحون غير قادرين على إبلاغ قوات الشرطة عن العمل القسري أو طلب جبر الأضرار. وفي مخيمات العمل النائية في بيرو في حوض الأمازون، يعمل ٢٠ ألف عامل في العمل القسري، والعديد منهم

"كنت أستيقظ في الرابعة صباحاً وأقوم بالعمل في لف الحرير. ولم أكن أذهب إلى منزلي سوى مرة واحدة في الأسبوع. كنت أنام في المصنع مع طفلين أو ثلاثة آخرين. وكنا نقوم بإعداد الطعام هناك وننام في المساحات الخالية بين الآلات. وإذا قمت بأي خطأ- إذا قطعت خيطاً مثلا – كان المالك يضربني. وفي بعض الأحيان، كانَ المالك، يستخدم ألفاظاً بذيئة معي. ثم يعطيني المزيد من العمل لأقوم به."

طفل، ١١ عاماً، تم استرقاقه منذ كان في حوالي السابعة من عمره مقابل ١٧٠٠ روبية (٣٥ دولاراً أمريكياً)، جنوب آسيا، ٢٠٠٣ ix

يصحب معه الأطفال، الذين من المتوقع أن يعملوا دون مقابل.[٨٩] ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية في ١٩ بلداً في إقليم أمريكا اللاتينية، وجد أنه ما يقرب من ١٠٪ من إجمالي الأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و١٧ عاماً يعملون في أسوأ أشكال العمل التي يُعتبر العنف فيها أمراً روتينياً معتاداً.[٩٠]

الأشكال التقليدية للاستعباد

يوجد في أفريقيا أعلى معدلات عمالة الأطفال غير الرسمية، وهناك دلائل تشير إلى أن نسبة أكبر ربما تتعرض 'للعمل القسري' أكثر من المناطق الأخرى.[٩١] غير أن الإكراه يتعلق في الغالب بالأهمية المرتبطة بالقرابة والصلة بالعميل في منظومة العلاقات الاقتصادية، وبحقيقة أن معظم الأشخاص، لاسيما في المناطق الريفية، لا يعتمدون على الاقتصاد الصناعي، أو المالي، أو الاقتصاد المعياري القائم على العلاقة بين رب العمل والعامل في كسب معيشتهم. وتعد المسافة التي تفصل البيئات الجبلية، والصحراوية وشبه الصحراوية عن الاقتصاد الحديث بعيدة للغاية. فالحياة صعبة، وآليات التكيف في أوقات الكوارث تكون جيدة الحكام. والعلاقات مع الأقارب والزبائن قد تُستغل في سبيل طلب الخدمات من أفراد الأسرة الممتدة وذوي المكانة الاجتماعية الأدنى؛ وقد تعتبر تلك الترتيبات 'طبيعية' ويتم إقرارها من قبل المعتقدات الاجتماعية والدينية.[٩٢]

إن الإيذاء في إطار التقاليد أو الانحراف عنها من أجل استغلال الأطفال يحدث في بلدان قليلة في شرق أفريقيا، مثل أثيوبيا؛ ولكنه أكثر شيوعاً في البلدان الساحلية حيث تستمر الأشكال الإقطاعية للحكم. وتعد موريتانيا والنيجر آخر بلدين في العالم لايزال فيهما استعباد منتظم – أي 'ملكية' مباشرة للبشر، ليس بوسائل التبادل التجاري، ولكن عن طريق الترتيبات المتعلقة بالتقاليد – برغم كون هذا الأمر محظوراً اسمياً بحكم القانون.[٩٣،٩٤] وعادة ما يكون هؤلاء الأشخاص أحفاداً لعبيد، كما أن درجة 'الاستعباد' الحقيقي محل خلاف محلي ومجال مفتوح للتفسيرات. وبالرغم من ذلك، قد تُطلب الخدمات من أحفاد العبيد، بمن فيهم الأطفال، للعمل في الخدمة المنزلية وفي الحقول؛ وهم يعانون من قيود شديدة على سلوكياتهم، وحقوقهم، ومستحقاتهم.[٩٥]

ويعد أطفال تلك الأسر، ملكية خاصة لأسيادهم ويمكن أن يُمرروا من سيد إلى آخر كنوع من 'الهدية'. وتبدأ الفتيات العمل في سن مبكرة، ويصبحن تحت رحمة وطاعة سيدهن، بما في ذلك طاعة سيدهن جنسياً، ولولادة مزيد من الأطفال العبيد من شركاء معينين. ولم تحظر القوانين في النيجر الاستعباد إلا عام ١٩٩٩، غير أن التقدم تجاه القضاء عليه بطئ للغاية. وقد أشارت مسوح أُجريت عام ٢٠٠٤ من خلال منظمة محلية أن حوالى ٤٣ ألف رجل وامرأة وطفل لا يزالون تحت غائلة الاستعباد.[٩٦] كما أن العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والبالغ عددهم ١١ ألفاً تعرضوا للعنف والاغتصاب والمعاملة المهينة والتهديدات. وتسيطر وسائل العقاب الإذلالية على جميع جوانب حياتهم، وتمنعهم من الفرار.

وفي البلدان الأفريقية التي شهدت انهيار الحوكمة (الحكم الرشيد) وسيادة القانون، تصبح الظروف ملائمة لازدهار العمل القسري، وقد يتم اختطاف الأطفال ليقوموا بأعمال معينة. ويضم ذلك الاستعباد الجنسي من قبل سادة الحرب.[٩٧]

الأنشطة غير المشروعة

سجلت كل تقارير المكاتب الإقليمية التي أُعدت للدراسة، انخراط الأطفال في أنشطة ذات طبيعة إجرامية بسيطة أو خطيرة، معظمها في الشوارع. فقد عبر تقرير المكتب الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، عن القلق إزاء تزايد عدد أطفال الشوارع في بلدان مثل جامايكا وهايتي، والذين ينخرطون في أنشطة محظورة من أجل كسب المال، بما في

ذلك تعبئة وبيع المخدرات، أو العمل كـ 'مراقبين' للشرطة أوالمجرمين.[٩٨]

وفي بعض بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، أدى الوجود المتزايد للأطفال الذين يعملون بالشوارع، وانخراطهم في الأنشطة المحظورة التي تشمل السرقات الصغيرة والتسول والبغاء، إلى مخاوف مشابهة.[٩٩] وفي سان بطرسبرج، يتورط ما يقرب من ١٠٪ إلى ٣٠٪ من الأطفال الذين يعملون في الشوارع في أنشطة غير مشروعة مثل التجارة في المشغولات الذهبية المسروقة والاتجار بالمخدرات.[١٠٠]

وفي مناطق كثيرة من العالم، تفترض قوات الشرطة أن الأطفال الذين يحاولون كسب المال في الشوارع منخرطون بالضرورة في الأنشطة المحظورة، مما يضيف عنفاً جديداً إلى العنف الأصلي الذي يعانون منه في حياتهم. وفي بعض البلدان، يعرف هؤلاء الأطفال قانونياً بأنهم منحرفون أو يتم تجريمهم كمشردين، وللشرطة الحق في القبض عليهم.[١٠١] (تمت تغطية عمليات الاعتقال التعسفي والعنيف لبعض الجرائم، كالتشرّد، في الفصل الذى يتناول العنف ضد الأطفال في نظم الرعاية والنظم القضائية)

الأطفال المنخرطون في تجارة المخدرات

باتت تجارة المخدرات واحدة من أكثر فئات عمالة الأطفال المحظورة انتشاراً. وفي هذا النوع من الأعمال، التي يتركز في الشارع، يصبح العنف أو الاقتراب من السلوك العنيف أمراً شائعاً، وتعرض تجارة المخدرات الأطفال أيضاً إلى مخاطر معاقرة المخدرات والضرر بسببها. وقد أشارت دراسة أجريت في إقليمي إستونيا حيث تشيع معاقرة المخدرات بين القاصرين، إلى أن غالبية الأطفال المنخرطين في التعامل مع المخدرات أو الاتجار بها، يكونون هم أنفسهم من متعاطي القنب/الحشيش، والهيروين أو الأمفيتامينات.[١٠٢] وبالرغم من أنهم لا يكونون مدمنين المخدرات عندما يبدأون في الاتجار بها، إلا أنهم سرعان ما يجربون المنتجات التي يبيعونها.

وتنتشر في الصومال على نطاق واسع تجارة القات، وهو نبات مخدّر، وتُعد تجارته واحداً من أكثر الأعمال إدراراً للربح. ويسعى الفتيان للعمل في تجارة القات، لأنها تعطي دخلاً عالياً.[١٠٣] وفي الفلبين، وجدت دراسة أن ما يقرب من ٢٠٪ من الأطفال المنخرطين في تجارة المخدرات طالهم الأذى أو الإصابات خلال ممارستهم هذا العمل، كما أن ١٧٪ من هؤلاء الأطفال يتعرضون للعقاب البدني.[١٠٤] وتشمل أسباب التعرّض للعقاب فقد المخدرات، أو الفشل في إعادة الأموال للتاجر. وذكر حوالي ٢٥٪ من الأطفال أنه في حال فشلهم في أداء المهمة بنجاح، فإن العواقب تتمثل في الضرب أو التوبيخ أو التهديدات.

وتعد الدراسة التي أُجريت في ريو دى جانيرو حول الأطفال في تجارة المخدرات، واحدة من المسوح القليلة الواسعة النطاق عن الأطفال في الأنشطة غير القانونية .[١٠٥] ومنذ الثمانينيات، انخرطت أعداد متزايدة من الأطفال في هذه التجارة، حيث أصبحت أكثر انفتاحاً، وأكثر تركيزاً على الهيروين، وأصبحت أكثر تنظيماً واستقراراً في المناطق الأشد فقراً في المدن، والأثقل تسليحاً. ويتم استدراج الأطفال إلى هذه التجارة من خلال اختلاطهم بالتجار في الشوارع أو بسبب نقص فرص العمل البديلة. وتنعكس الزيادة في عدد الشباب المنخرطين في تلك التجارة، في الزيادة في عدد التهم المسجلة (للشباب دون الثامنة عشرة) بالتعامل مع المخدرات أو الاتجار بها – من ١١٠ أشخاص في عام ١٩٨٠ إلى ١٥٨٤ شخصاً في عام ٢٠٠١. كما شهدت تلك الفترة زيادة ملحوظة في الضرر والأذى المتعمد وحمل الأسلحة النارية غير المرخصة (انظر أيضاً الفصل الذي يتناول العنف ضد الأطفال في المجتمع).[١٠٦]

"العنف هو أن يُجبر الأطفال على العمل مثل الحيوانات."

أطفال الحضر، أمريكا اللاتينية، ٢٠٠٥ x

العوامل المفضية إلى العنف

وضعت منظمة العمل الدولية إطاراً نظرياً لتحليل العنف في العمل الذي تعاني منه الفئة العاملة من السكان، مع النظر إليه كدالة لأربعة عوامل مترابطة، هي:

- خصائص الضحايا
- خصائص الجناة/مرتكبي العنف
- خصائص مكان العمل
- مخاطر تتصل بالبيئة المحيطة بمكان العمل[١٠٧].

وبالرغم أن هذا الإطار لم يأخذ في اعتباره الأطفال العاملين، إلا أنه يساعد في التقاط عدد من السمات التفاعلية، والتي تشمل عوامل خطر فردية واجتماعية، والسياق الذي تُمارس خلاله أنواع محددة من العمل، والنتائج الفردية والاجتماعية، وتكاليف مكان العمل.

خصائص العمّال والجناة/مرتكبي العنف

يعد الأطفال، بطبيعتهم، أكثر عرضة للعنف من العمّال البالغين، نتيجة صغر حجمهم، وعدم نضجهم نمائياً، واعتمادهم على غيرهم. وتؤثر المسافة التي تفصل رب العمل عن المكان الذي ينتمي إليه الطفل من حيث المساحة والانتساب الاجتماعي والعرقي، على ما إذا كان رب العمل يشعر بالمسئولية تجاه رفاهة العمال الشباب. بالإضافة إلى ذلك، تكون الفتيات أكثر عرضة للعنف الجنسي،[١٠٨] في حين يزداد خطر تعرض الأطفال ذوي الإعاقة للعنف. وتقل احتمالات المقاومة الجسدية لهذا العنف أو تقديم الشكاوى بشأنه، في الأطفال عنها في البالغين، مما يجعلهم هدفاً سهلاً للعنف. فالشباب، سواء كانوا قد وصلوا إلى السن القانونية للعمل أم لا، عادة ما يكونون في أسفل درجات الهيكل الهرمي للعمل.

وقد يلعب العجز أو الإعاقة دوراً أيضاً في ارتكاب العنف تجاه الأطفال العاملين. ففي مناطق عديدة من العالم، على سبيل المثال، تشير عدة تقارير عن الأطفال ذوي الإعاقات الواضحة (من تشوهات خلقية إلى جروح لم تلتئم) إلى أنهم يُرسلون للعمل كمتسولين من أجل كسب المال، وغالباً ما يتعرضون للعنف البدني إذا لم يكسبوا أموالاً كافية أثناء 'يوم العمل'. ولا تكون تلك الممارسات مؤلمة واستغلالية وإذلالية للأطفال فحسب، بل إنها كثيراً ما تساهم في تدهور إعاقتهم وحالتهم الصحية.[١٠٩]

وتزيد علاقة السلطة التي يمارسها رب العمل على العامل من شدة الخطر؛ وتعد تلك السلطة مطلقة، فالوظيفة تكون في يد رب العمل هذا. وتشير المعلومات المتاحة عن الحالات التي تم تسجيلها للعنف ضد الأطفال في أماكن العمل، إلى أن معظم تلك الحالات تتألف من عنف يمارسه أرباب العمل، حيث إن غالبية الأطفال يعملون بشكل غير رسمي لصالح 'أرباب العمل'، وهو مصطلح يشمل أي شخص لديه سيطرة على طفل عامل. وتضم قائمة الجناة من مرتكبي العنف أيضاً كبير العمّال، وزملاء العمل، والزبائن، والشرطة، والعصابات الإجرامية. ويزداد التعرض للخطر عندما يكون العمل معزولاً أو غير قانوني؛ فالأطفال الذين يعملون في تجارة الجنس غالباً ما يقعون تحت رحمة القوادين أو أصحاب بيوت البغاء.

إن النظم التقليدية لتعلم المهن أو التدرب على حرفة ما – في منطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال[١١٠] – يمكن أن توفر أيضاً مناخاً للإيذاء والإساءة. وبالرغم من ذلك، قد يكون هذا النوع من العمل هو المخرج الوحيد من الفقر المدقع، للعاملين الشباب الذين يحاولون اكتساب المهارات في نطاق الاقتصاد غير الرسمي.[١١١] وبينما توجد نظم للتدرب على الحرف في المواقع الصناعية، إلا أن بعض التقارير تشير إلى وقوع إساءات فيها. وقد أشارت دراسة أُجريت في فرنسا، إلى أن ١٦٪ من المتدربين على الحرف تعرضوا للعنف البدني أواللفظي،[١١٢] وتظهر دراسة أخرى أجراها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٠،

"لا ينبغي إجبار أى طفل على أن يشارك في الحروب أو أن يحمل أثقالاً. كما لا يجب أن يضطر أي طفل للعمل لفترات طويلة دون مقابل، أو أن يتعرض للإساءة أو المعاملة غير العادلة. ويستحق الأطفال المعاملة على قدم المساواة في مكان العمل، ويجب معاقبة الذين يقومون بالإساءة إليهم. إن المساواة في مكان العمل وجودته هو ما يريده الأطفال."

طفل، شرق وجنوب أفريقيا، ٢٠٠٥ xi

أن ٢٪ من أصحاب الحرف وقعوا ضحايا للعنف البدني من قبل زملاء العمل.[١١٣]

خصائص مكان العمل

تختلف المخاطر المتعلقة بمكان العمل ذاته تبعاً لما إذا كان نشاط العمل يحدث في مكان منظّم مثل المصانع، أو في مكان غير رسمي مثل المشاريع التي تقام في الخفاء؛ أي ما إذا كان مكان العمل موجود في مكان ناء أو يتسم بالخطر، مثل المناجم، وأماكن الصيد، والحفر، وبعض أنواع الزراعة؛[١١٤] أو ما إذا كان العمل يجري في بيئة مغلقة مثل العمل في المنازل؛ أو ما إذا كان جزءاً من نشاط غير قانوني، مثل الاستغلال الجنسي أو تجارة المخدرات. وتقع أكثر نماذج تطرفاً ضد الأطفال في أماكن العمل، في نطاق أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

ويتعرض الأطفال الذين يعملون في بيئات عمل غير آمنة لمخاطر العنف بشكل ثابت ومستمر. وتشمل تلك البيئات مصانع الزجاج، والمناجم، والمزارع، لاسيما عندما تكون قواعد السلامة الصحية غير صارمة أو غير موجودة بالمرة.[١١٥] ويمكن أن تنتج الإصابات الوخيمة من الآلات الخطرة، والمسدسات، والحوادث، والأبخرة السامة والانفجارات. وتؤثر جميع تلك التأثيرات الضارة على أجساد وعقول الصغار، التى تكون في طور النماء، أكثر مما تؤثر على البالغين. وتشير تقارير من مجموعة من البلدان إلى أن الإساءة المتبعة ضد الأطفال في مكان العمل، على سبيل المثال، تشمل: الظروف غير الإنسانية في صناعة النسيج،[١١٦] والاستخدام غير الآمن للمبيدات الحشرية حول العمال القائمين على الزراعة بمن فيهم الأطفال.[١١٧،١١٨،١١٩]

عوامل بيئية

ونظرا لأن البيئة نفسها مليئة بالمخاطر، يتعرض الأطفال الذين يعملون في الأماكن المفتوحة للعنف بشكل ثابت ومستمر. وفي بعض الأماكن، قد يؤدي العمل في قطاع الخدمات، مثل المطاعم والمحال التجارية، إلى تعريض الشباب للسرقة المسلحة أو الاعتداء من قبل الزبائن. وحينما يشعر الأطفال بالتهديد بالعنف بشكل ثابت في بيئة العمل، فإنهم قد يتعلمون هم أنفسهم السلوكيات العنيفة أو يصبحون مضطربي السلوك، فيمارسون عدواناً جنسياً أو شخصياً.[١٢١]

جمع القاذورات: مكان عمل محفوف بالمخاطر

في كثير من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، تعمل أعداد كبيرة من الأطفال دون سن العمل، في مقالب النفايات كجامعي قاذورات. ففي الفلبين، في مدينة كويون التابعة لمترو مانيلا، يكسب الآلاف من الأطفال وأسرهم قوت يومهم من العمل في مقالب النفايات ويعيشون في مجتمعات ثانوية تابعة. وفي عام ٢٠٠٠، انهار تل من تلال النفايات بفعل الأمطار الغزيرة، فتسبب في مقتل ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ بالغ وطفل دفنوا تحت النفايات. بل إن الإصابة من جراء تحركات الشاحنات أو التعامل مع الأجسام الحادة يعد أمراً يومياً معتاداً، كما هو الحال أيضا بالنسبة للعدوى من المواد المتعفنة.[١٢٠]

٦

هايتى، ١٩٩٥، فتاه تعمل فى سوق سولومون المزدحم للطعام فى بورت–أو–برنس

ويمثل العمل في الشوارع أو في وسائل النقل، أوالمحال التجارية، أوالحانات أو الفنادق، التي تتمركز في المناطق المهمشة (حيث يعيش الناس في الأكواخ) التي تشتهر بالعنف، مخاطر خاصة للأطفال القائمين بتلك الأعمال. وتُجرى الأنشطة المحظورة، مثل التجارة في البضائع غير القانونية، بطبيعتها، في المناطق المحفوفة بالخطر، حيث تكون الأعمال الإجرامية جزءاً من البيئة فيها.[١٢٢]

التصدي للعنف ضد الأطفال في اماكن العمل

لم يحظ العنف كقضية خاصة بالاهتمام الكافي من قبل البرامج المعنية بعمالة الأطفال. أما التحدي العالمي الذي أبرزته هذه الدراسة، وفقاً للمشاورات الإقليمية حول الدراسة التي أُجريت في منطقة البحر الكاريبي، فيضع العنف ضد الأطفال في أماكن العمل في موقع أبرز، ويعطيه أولوية أكبر لدى راسمي السياسات.[١٢٣] وبالمثل، لاحظت المشاورة الإقليمية لجنوب آسيا، أن العنف الضمني في كثير من المواقع التي يعمل فيها الأطفال لم تتم ملاحظته أو التصدي له بدرجة كافية.

غير أن هناك خبرات وافرة في التعامل مع الإساءة والعنف اكتُسبت من العديد من البرامج الحالية المتعلقة بعمالة الأطفال. ومعظم تلك البرامج لها أركان متعددة، فهي تعالج الأسباب الاقتصادية والثقافية، وتعزز التعليم والمهن البديلة، وتستنهض المجتمع لتلبية حاجات الأطفال وحماية حقوقهم، وتدعو إلى تغيير المواقف المتعلقة بمدى قبول عمالة الأطفال. وفي إطار تلك البرامج، ينبغي أن يتم البحث بشكل أفضل في العنف الذي يعانيه أطفال بعينهم في أماكن العمل وأن يحظى بقدر أكبر من الاهتمام.

وسوف تعتمد إجراءات التصدي الملائمة، إلى حد كبير، على الاختلافات المرتبطة بطبيعة العمل أو مكان العمل، ومن ثم طبيعة العنف المتضمن فيه. ويمكن تقسيم ذلك إلى مجموعات كالتالي:

- **أسوأ الأشكال:** في الأماكن التي يكون فيها العنف جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة الخطرة والاستغلالية للعمل، كما تم تناوله في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، يجب ألا يتواجد الأطفال في أماكن العمل هذه أساساً. وبالتالي، ستتمثل إجراءات التصدي الرئيسية في تمكين الأطفال من ترك العمل واتخاذ مسار جديد لحياتهم، بالترافق مع تلقي دعم من الوالدين والمجتمع والدولة. ويتطلب ذلك أسلوباً متعدد الأركان، يشمل التدابير الخاصة بمحاربة الفقر، وتعزيز التعليم، وإنفاذ لوائح وقواعد العمل.[١٢٤]

- **العمل في الأماكن غير الرسمية:** حيثما لا يوجد 'توظيف' قائم على التعاقد، وعندما لا يمكن الوصول بسهولة لمكان العمل أو عندما يكون مكان العمل مجرد شوارع ومساحات مفتوحة، قد يكون الخيار الأفضل هو تلبية حاجات الأطفال الفورية للحماية من العنف، من خلال البرامج التي توفر الخدمات مثل المأوى والمراكز المفتوحة على مدار اليوم، والتعليم غير الرسمي، وتنمية المهارات الحياتية لمقاومة المغريات الجنسية، والمشاركة في الأنشطة الجماعية مع الأقران مثل الرياضة والترفيه، وتوفير فرص التعليم والحصول على مؤهلات وعلى تعليم.[١٢٥،١٢٦]

- **الأطفال الذين يعملون تحت مظلة القانون:** في الحالات التي يعمل فيها الأطفال والمراهقون بشكل قانوني، إما لأنهم يقومون بأعمال خفيفة، أو لأنهم تجاوزوا الحد الأدنى لسن العمل، وحيث يواجهون عنفاً محتملاً من قبل أرباب العمل أو من العاملين الآخرين في صورة مخاطر عرضية، نجد أن هناك جهوداً يمكن القيام بها لزيادة حمايتهم وللحد من تعرضهم للمخاطر.

وفي حالة 'أسوأ أشكال' عمالة الأطفال، ليس بالإمكان التمييز بين الحد من العنف وتغيير ظروف العمل، حيث إن التركيز على العنف وحده يوحي ضمناً بإمكانية ترك الأطفال في هذا العمل المحفوف بالمخاطر والاستغلال إذا ما تم إيقاف ذلك العنف. ولا ينبغي أن يتم توظيف الأطفال في ظروف ومهن يواجهون فيها الإيذاء البدني والجنسي والنفسي، ويعانون من مخاطر تؤثر على صحتهم، وآمنهم وأخلاقهم.

وبالرغم من ذلك، ينبغي أن تقترن الجهود الموجهة لإبعاد الأطفال عن أماكن العمل بتدابير تهدف إلى القضاء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء خروجهم للعمل أو كسب المال، وإلا سيكون إبعادهم عن أماكن العمل لفترة قصيرة. وقد أظهرت الخبرات والتجارب أنه حيثما يُطرد الأطفال الذين هم دون السن من أماكن العمل الرسمية دون وجود تدابير لإعادة توجيه حياتهم، فعادة ما ينتهي بهم المطاف إلى أماكن خطرة غير رسمية. وقد حدث ذلك في بنجلاديش في أوائل التسعينيات، بعد الطرد المفاجئ للفتيات اللاتي هن دون السن من صناعة الملابس المخصصة للتصدير، تحت تهديد المقاطعة الأمريكية للبضائع المصنعة باستخدام عمالة من الأطفال.[١٢٧] لذا تشتمل مجموعة التدخلات المطلوبة على ما يلي:

- سن وتنفيذ إجراءات تشريعية، بموجب الإطار الدولي الذي تحدده اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية: ووضع قواعد ولوائح منظمة لأماكن العمل، وإدارات للتفتيش، وتطبيق عقوبات قانونية صارمة تجاه عمل الأطفال دون السن؛ ومداهمة الأنشطة الإجرامية التي يشارك فيها الأطفال، وإعادة تأهيل الأطفال.

- جهود برامجية منظمة مع الأسر والمجتمعات لتقليل احتمالات وضرورات إرسال الفتيان والفتيات من قبل الوالدين للعمل أو كسب المال، بما في ذلك التدابير الوقائية مثل الحد من الفقر، ودعم الأسرة، وتمويل المنح الدراسية أو تقليل المصروفات المدرسية، والإتاحة الشاملة للخدمات الأساسية، لاسيما التعليم الجيد.

- تدخلات تعنى بتلبية حاجة الأطفال العاملين بإبعادهم عن أماكن العمل التي تعرضهم للعنف والخطر والاستغلال، وهذه التدخلات تستهدف جمهوراً عريضاً يشمل أرباب العمل والآباء وقادة المجتمع والمسئولين عن إنفاذ القانون.

٦

- توعية واستنهاض المجتمع من قبل منظمات المجتمع المدني لتعزيز حق الأطفال في عدم التعرض للمعاملة العنيفة في مكان العمل، وحصول جميع الأطفال على التعليم الجيد وتهيئتهم لحياة عملية خالية من الاستغلال والإساءة في المستقبل.

القوانين وتطبيقها

يسترشد العمل التشريعي الوطني المعني بعمالة الأطفال بالمعايير الدولية في هذا الصدد. وقد قامت جميع البلدان عدا بلدين اثنين بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، ويعيش الآن أكثر من ٨٠٪ من أطفال العالم في بلدان صدقت على الاتفاقيتين الرئيسيتين لمنظمة العمل الدولية. ومنذ إقرار الاتفاقية رقم ١٨٢ في عام ١٩٩٩، تمتعت هذه الاتفاقية بتصديق فوري وسريع، مما ساعد على مضاعفة معدل التصديق على الاتفاقية رقم ١٣٨ المعنية بالحد الأدنى لسن القبول في العمل.[١٢٩] ويعكس هذا الأمر الإجماع السياسي القوي وقوة الدفع الجديدة في سبيل اتخاذ إجراءات عاجلة تهدف إلى القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال. وقد أجرت العديد من الحكومات مراجعات لتشريعاتها، وأظهرت تصميماً أكبر على التصدي للقضايا العديدة في هذا الصدد.

ومازالت هناك تحديات كبيرة لتحقيق الانسجام بين القانون العرفي والمواثيق التقليدية الخاصة 'بالعمل' و'التوظيف' وبين القانون الدولي. ومن المهام الهامة التي ينبغي إنجازها على

كينيا: التصدي لعمل الأطفال والفقر والتعليم في آن واحد

تم الاعتراف خلال الجهود الأخيرة للحد من عمالة الأطفال، بالصعوبات التي تواجهها الأسر الشديدة الفقر، بما فيها الأسر المتأثرة بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه. وحتى بعد إلغاء مصروفات الدراسة الابتدائية، مازالت بعض الأسر الأفريقية تؤمن بأنها في حاجة إلى عمل الأطفال لمساعدتها في زيادة دخل الأسرة، بدلاً من الذهاب إلى المدرسة. وفي مسعى لمعالجة ذلك الوضع، حاولت كينيا – ذات المليوني طفل العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥ و١٧ عاماً – تعويض الآباء عن فقدان المساهمة الاقتصادية لأطفالهم بتقديم الأموال للأسرة، بشرط إرسال الأطفال إلى المدارس. ويتم إعطاء من ٧ إلى ١٤ دولاراً شهرياً للطفل الواحد كحافز لآباء الأطفال الذين يعملون في مجالات الزراعة، والثروة السمكية، بالإضافة إلى الأطفال اليتامى والأطفال الآخرين المتعرضين للمخاطر.[١٢٨]

الصعيد الوطني، إعداد قائمة بالمهن والمهام الخطرة، وحظر ممارسة تلك المهن على كل من هم دون سن الثامنة عشرة، وفقاً لما دعت إليه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. ويشير تقرير أخير إلى أن هذا المجال شهد نشاطاً كبيراً؛ وكذلك كان الحال فيما يخص الجهد التشريعي المعني بالاتجار بالأطفال وانخراطهم في البغاء والمواد الإباحية. وبالرغم من ذلك، كان اهتمام الحكومات بالعمل القسري والعمل بالسخرة أكثر تواضعاً، ولم يُوجه إلا جهد قليل لتحسين التشريعات ضد استخدام الأطفال في الأنشطة المحظورة.[١٣٠]

إنفاذ قانون العمل

في كثير من البلدان، يعد غياب إنفاذ القوانين، بما في ذلك عدم تقديم الجناة للمحاكمة، مشكلة أكثر حدة من مشكلة طبيعة التشريع في كتب القانون. فعلى سبيل المثال، تم سن قوانين جديدة ضد العمل بالسخرة أو بموجب عقد إذعان في الهند (١٩٧٦) وباكستان (١٩٩٢)، ولكن يظهر من عدد المحاكمات وحالات تحرير الأطفال الذين يعملون بموجب عقد إذعان من قبل المحاكم، أن التطبيق لم يكن قوياً. وفي الهند، طلبت المحكمة العليا من لجنة حقوق الإنسان الوطنية في عام ١٩٩٧ الإشراف على تطبيق قانون عام ١٩٧٦، وبذا أصبحت اللجنة قادرة على الضغط على المسئولين من أجل تحرير الأطفال الذين يعملون بالسخرة وإعادة تأهيلهم في بعض المناطق، خاصة في مجال صناعة السجاد في أوتار براديش.[١٣١] ولكن موارد اللجنة وسلطتها محدودة، كما أن الولايات تتباطأ في الوفاء بالتزاماتها. وفي باكستان، حيث الغرامات أعلى بكثير من الهند، كانت المحاكمات أقل ما تكون في السنوات الأخيرة.[١٣٢]

وقد أشارت المشاورة الإقليمية لجنوب آسيا حول الدراسة، إلى الحاجة إلى نظام إشرافي لضمان التطبيق الفعّال لقوانين عمل الأطفال، من قبل كافة الهيئات المسئولة عن هذا التطبيق في شتى أرجاء الإقليم. وبالمثل، أشارات المشاورة الإقليمية لشرق آسيا ومنطقة البحر الكاريبى إلى أن عملية إنفاذ قوانين عمل الأطفال، بوجه عام، متباطئة عن التدابير القانونية الأخرى التي سُنت لحماية الأطفال.

وهناك عوائق كثيرة تواجه عملية إنفاذ وتطبيق القوانين. يتمثل أحدها في الافتقار لنظام فعال وشامل لتسجيل المواليد، وهو الأمر الذي يحد من إنفاذ القوانين الخاصة بالسن الأدنى للعمل.[١٣٣] وهناك عائق آخر، وهو أن إدارات التفتيش على العمل، والتى ساعدت على إبعاد الأطفال عن أماكن العمل في الدول الصناعية في الغرب، لم تثبت فاعليتها بشكل عام في الدول النامية.[١٣٤] وبالرغم من النجاح الذي تحقق في بعض الحالات، لم تمتد يد معظم إدارات تفتيش العمل تلك إلى أبعد من حدود أماكن العمل الحضرية المنظمة، حيث تتواجد قلة من الأطفال العاملين. كما أن العديد من المفتشين أُغرقوا بكثرة القضايا التي أُلقيت على كاهلهم، مع نقص الموارد ووسائل السفر وضعف الأجور. وقد يلجأ كل من أرباب العمل والأطفال العاملين إلى الحصول على مبالغ مالية مقابل ترك العمل، وقد تكون هناك ضغوط من جانب الجهات الرسمية بعدم القيام بهذا النوع من التفتيشات الصارمة والتي قد تضر بمناخ الاستثمار.[١٣٥]

وجدير بالذكر أن الأطفال العاملين يتعذر عليهم، في أغلب الأحيان، الوصول إلى السبل المؤدية إلى جبر الأضرار القانوني المتصل بالعنف الموجه إليهم، نظراً لوضعهم المتدني. وقد تجذب حالات الإصابة الخطيرة، مثل الحرق بمكواة ساخنة، أو حالات الإيذاء الشديد، انتباه وسائل الإعلام: مما يؤدي إلى محاكمة أرباب العمل الذين يسيئون معاملة الأطفال العاملين بالخدمة المنزلية على سبيل المثال، وذلك بمساعدة المنظمات غير الحكومية في العادة. وهناك محاولات أيضاً من قبل المنظمات غير الحكومية، مثل تحالف جنوب آسيا ضد استعباد

٦

الطفل، من أجل حصول الأطفال الهنود الذين كانوا يعملون بالسخرة وتم تحريرهم، على حقهم القانوني في ٢٠ ألف روبية (٤٢٠ دولاراً أمريكياً) لإعادة تأهيلهم؛ ولكن تلك المحاولات لا تزال قليلة ومتباعدة.[١٣٦] ونادراً أيضاً ما تتم محاكمة الجناة في حالات الإيذاء الجنسي ضد الأطفال العاملين.[١٣٧] فضلاً على ذلك، فإن تأييد من أُنقذ من الأطفال العاملين في المحاكم، غالباً ما يؤدي إلى تعريض من أيدوهم لخطر الانتقام من قبل ذوي المصالح.

وهناك مواقف معينة جرى فيها تطبيق القوانين بصورة فعّالة، في ظل التدخلات البرامجية الضرورية والاحتياطية، ولكن تلك التدخلات نادرة الوجود. ويمكن القيام بذلك في الظروف التي يكون العمل فيها مقتصراً على الأطفال بحجة صغر حجمهم، وبراعتهم اليدوية، أو حاجتهم إلى تعلم مهارة ما في سن مبكرة جداً (كما هو الحال في صناعة السجاد اليدوي أو فن الزخرفة). وفي أماكن العمل أو المهن المغلقة، قد يكون إبعاد القوة العاملة من الأطفال بالكامل أمراً ممكناً.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الاتفاق الذي أبرم مع دولة الإمارات العربية المتحدة في أيار/مايو عام ٢٠٠٥، بشأن تحرير ٣ آلاف فتى صغير كانوا يعملون في قيادة الجمال وحراسة الاسطبلات، وإعادتهم إلى أوطانهم (انظر الإطار). وتوضح تلك المبادرة الأدوار التكميلية التى يمكن أن تلعبها الحملات والمنظمات الدولية لوضع حد لظاهرة الاتجار بالأطفال واستخدامهم في مهن استغلالية.

دعم إنفاذ قانون عمل الأطفال في نطاق المجتمع المدني

يمثل إنفاذ القانون، كما أوضحت الدراسة، إشكالية في بيئات العمل التي يقل فيها تأثير ونفوذ النظم الرسمية القانونية والإدارية والقضائية على حياة معظم الناس. وهذا هو الحال في المناطق التي يكون عمل الأطفال فيها أمراً شائعاً. ويتطلب تطبيق القانون قبولاً عاماً وتعاوناً من جانب المجتمع المدني. فالعنف على وجه الخصوص يصعب تجريمه، حيث تفتقد المجتمعات التى يشيع فيها اللجوء للعنف لفض النزاعات بين الأشخاص، ما يضمن أن يحظى الحظر القانوني لتلك الممارسة بالاحترام، حتى من قبل من يُفترض أنهم يقومون على إنفاذه.

الكفاح الطويل للقضاء على ظاهرة استخدام الفتيان لقيادة الجمال

واجه الاتجار بالفتيان الصغار من بلدان معينة في جنوب آسيا (بنجلاديش وباكستان)، وأفريقيا (موريتانيا والصومال والسودان)، لاستخدامهم كفرسان في قيادة الجمال في السباقات التي تُجرى في الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى (الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية)، احتجاجاً على مدى سنوات من قبل المنظمة الدولية لمناهضة الاستعباد. وتشير منظمة غير حكومية ببنجلاديش، إلى أن حوالي ١٧٠٠ فتى تم الاتجار بهم وإرسالهم إلى الشرق الأوسط في التسعينيات لهذا الغرض، أغلبهم دون سن العاشرة. وكان الأطفال يقيدون في السرج المثبت على ظهر الجمال أثناء السباقات، وغالباً ما كانوا يتعرضون للإصابات والسقوط. وفي أحيان كثيرة، كان يجري تجويعهم قبل السباقات لتقليل أوزانهم، وقد عانوا أيضاً من أشكال أخرى من العنف البدني والنفسي، بما في ذلك الإيذاء الجنسي من وقت لآخر.

الكفاح الطويل للقضاء على ظاهرة استخدام الفتيان لقيادة الجمال

ولم تستطع المنظمة أن تحرز تقدماً ملحوظاً إلا بعد أن تكاتفت مع الاتحاد الدولي لنقابات التجارة الحرة ومنظمة العمل الدولية. وفي عام ٢٠٠١، أقنعت منظمة العمل الدولية دولة الإمارات العربية المتحدة بالتصديق على الاتفاقية رقم ١٨٢، مما أدى في عام ٢٠٠٢ إلى حظر استخدام الأطفال دون الخامسة عشرة وذوي الأوزان الأقل من ٤٥ كيلوجراماً، كفرسان للجمال. وحتى بعد ذلك، كان معدل التقدم الذى يتم إحرازه بطيئاً، واستمرت بعض أشكال ظاهرة الاتجار بالأطفال. غير أنه في آذار/مارس عام ٢٠٠٥، تم رفع السن الأدنى القانوني إلى ١٦ عاماً (ثم بعد ذلك إلى ١٨ عاماً)، وفي أيار/مايو عام ٢٠٠٥، توصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى اتفاق مع حكومات دولة الإمارات العربية المتحدة لتسهيل إعادة هؤلاء الفتيان إلى بلدانهم الأصلية خلال عامين. وفي غضون ثمانية أشهر تم تحديد أكثر من ألف فتى. وفي عام ٢٠٠٥، بدأ الكثير منهم في العودة لأوطانهم في باكستان وبنجلاديش.

وقد تم استقبال الأطفال مبدئياً في مراكز متخصصة، جرى من خلالها لم شملهم مع أسرهم، متى أمكن ذلك. فإن لم يتيسر ذلك، كانت منظمات الرعاية تتعهد بتعليم هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع. وبعد ذلك جرى إعادة فتيان آخرين، بمن فيهم الذين كانوا يعملون في الإسطبلات، إلى السودان وموريتانيا. وفي هذه البلدان الأربعة، تم تقديم الدعم للأسر والمجتمعات المحلية، ووضع آليات دائمة للمساعدة في توقي المزيد من الاتجار أو إعادة الاتجار. وقد تعرضت عملية إعادة إدماج الأطفال للمراقبة، مع التركيز على تقوية الرعاية المجتمعية، وتهيئة بيئة مساندة لمنع التمييز ضد هؤلاء الأطفال.[١٣٨،١٣٩،١٤٠]

وإلى أن تقوم المواقف الاجتماعية السائدة بإدانة العنف ضد الأطفال بشكل مطلق وفي كافة الظروف، فإن إنفاذ القوانين المناوئة لعمل الأطفال قد يؤدى، عن غير قصد، إلى مزيد من التمييز ضد الأطفال العاملين، عن طريق الاضطهاد الرسمي للأطفال أنفسهم على أساس وضعهم الاجتماعي الموصوم، على سبيل المثال.

وقد بُذلت بعض الجهود من أجل تطبيق القوانين المنظمة لعمل الأطفال، بالتعاون مع المجتمع المدني. وفي المناطق التي يشيع فيها الاتجار بالأطفال، تم تأسيس مجموعات مجتمعية ونظم مراقبة مجتمعية: ويمكن لهذه النظم أيضاً أن تقوم بالإبلاغ عن أي خرق لتشريعات عمل الأطفال وعن عدم حضور الأطفال للمدارس.[١٤١] وفي بنين، على سبيل المثال، ساعدت لجان المراقبة بالقرى، بدعم من الإدارة المحلية، على الحد من الاتجار بالأطفال، عن طريق توعية وتثقيف الأسر حول المخاطر التي ينطوي عليها الاتجار، والعمل مع الشرطة عندما يُفقد طفل من أطفال القرية.[١٤٢] وبالرغم من ذلك، كان هناك العديد من الدروس المستفادة من ذلك البرنامج.[١٤٣] فقد تبين أن من الضروري عدم استخدام الرسائل التي تبعث على الخوف، وإنما محاولة إقناع الناس بالطبيعة الضارة لأمر يحوز قبولهم في الوقت الراهن. كما أن لجان المراقبة لم تكن تعمل بشكل جيد حينما كان يُنظر إليها على أنها أدوات للقمع ضد الأسر وأطفالها.

٦

"إنها صغيرة للغاية، لا تكاد تبلغ الثامنة من عمرها، تحمل الفحم، وترتدي الزي المدرسي، وعند سؤالها عن سبب عدم ذهابها للمدرسة، قالت إنها تعمل."

فتى، ١٥ عاماً، شرق وجنوب أفريقيا، ٢٠٠٥ xii

التعليم الشامل والمهارات الحياتية

إن إتاحة الفرصة للجميع للحصول على الدراسة والتعليم أمر رئيسي للقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال. وهناك حجج عديدة مساندة لجعل التعليم الأساسي إلزامياً لكل من الفتيان والفتيات، بما في ذلك مطالبة الدولة بزيادة الاستثمار في التعليم ودفعه إلى الأمام، في سبيل الوصول للهدف العالمي 'التعليم للجميع' (انظر الفصل الذي يتناول العنف ضد الأطفال في المدارس والأوساط التعليمية). ويرتبط تحقيق هذا الهدف بقوة بأهداف أخرى كثيرة، تشمل الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الأم والطفل. وللتعليم الشامل أيضاً سجل نجاح في المساعدة على القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال. فعلى سبيل المثال، صاحب عملية التقدم تجاه الإتاحة الشاملة للتعليم في ولاية كيرالا الهندية وفي سري لانكا ترك بعض الأطفال للأعمال ذات الوقت الكامل، رغم الجهد القليل الذي بُذل في تطبيق قوانين عمل الأطفال.[١٤٤]

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن الدراسة والعمل لا يتعارض أحدهما مع الآخر؛ فالذهاب إلى المدرسة لا يستبعد جميع أنواع العمل في جميع أوقات اليوم، للأطفال الذين هم في السن القانوني للعمل. فالأطفال في العديد من المجتمعات يقومون بأنشطة لبعض الوقت من أجل الحصول على المال للمساعدة في دفع المصروفات المدرسية، أو كجزء مفيد من تنشئتهم الاجتماعية. وتؤكد الدراسات التي أُجريت في المجتمعات الصناعية، على القيمة البعيدة المدى لعمل المراهق بعض الوقت بشكل منتظم للحصول على المال أثناء الدراسة الثانوية، كجزء من إعداده للحياة المستقبلية كشخص بالغ.[١٤٥] غير أن فرص العمل وكسب المال تلك، يجب أن تكون في حدود معينة تساند الفرص النمائية للطفل، لا تضعفها.

غير أنه في مواقع كثيرة، لا يذهب الأطفال العاملون إلى المدرسة. لذا تقوم برامج كثيرة معنية بالقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال بالتركيز على إلحاق الأطفال بالمدارس أو إرجاعهم إليها، كبديل عن العمل. وعلى سبيل المثال، استخدم مشروع فرص الأطفال العاملين، وهو برنامج مجتمعي واسع النطاق يُنفذ في ثلاث ولايات هندية، استراتيجية متعددة الأركان لتمكين الأطفال من ترك أماكن العمل، وكانت الدعوة إلى الذهاب للمدرسة هي الرافد الرئيسي للاستراتيجية (انظر الإطار). وفي بنين، تعمل مجموعة البحث والعمل من أجل التنمية البشرية بشكل رئيسي مع الفتيان، والذين لا يتعدى سن بعضهم السابعة، والذين تم إرسالهم من قبل والديهم أو الأوصياء عليهم للقيام بأعمال حرفية في ميكانيكا السيارات، أو النجارة، أو أعمال البناء. وتقوم تلك المنظمة غير الحكومية بمسوح على الحرفيين بالتعاون مع اتحاد الحرفيين، من أجل تحديد هؤلاء الأطفال الصغار، خاصة من يعملون في ظروف بالغة الصعوبة. ثم تقوم بعد ذلك بتوفير فرص للأطفال الأكبر سناً للتدريب على الحرف، وإعادة إلحاق الأطفال الأصغر سناً بالمدارس، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية.[١٤٦]

وعادة ما يكون الأطفال العاملون، الذين هم في مرحلة المراهقة، على وعي تام بالخسارة التي تقع عليهم نتيجة عدم ذهابهم للمدرسة؛ فإذا أُتيح لهم الحصول على التعليم والتدريب والتمتع بمزايا العمل المستقبلية التي يضمنها ذلك لهم، فعادة ما يحرص هؤلاء الأطفال على ذلك. وحتى إذا استمر الأطفال في العمل، فإنهم يبحثون عن فرص يستطيعون من خلالها التعلم، ورفع مستواهم وتطلعاتهم.[١٤٧] ولكن حيثما يعتمد الأطفال بشكل كامل على الدخل الذي يحصلون عليه من العمل في الشوارع في سبيل البقاء، يضع هؤلاء الأطفال الحاجة إلى كسب المال في مقام أعلى من حاجتهم إلى التعليم، مهما كانت رغبتهم في التعلم.[١٤٨]

ومن الصعب تحقيق الحضور الكامل والشامل للمدرسة عندما تكون نوعية التعليم سيئة، أو عندما لا تدرك الأسر والأطفال مزايا التعليم، أو عندما يقوم المعلمون بالإيذاء اللفظي والبدني للأطفال. فإذا لم تكن المدرسة صديقة للأطفال، ومصدراً يضيف لمعلوماتهم ومؤهلاتهم، يكون من الصعب اجتذاب الأطفال من أماكن العمل والإبقاء عليهم في المدرسة.

وتقدم الدراسة بالمدارس في حد ذاتها فرصة لتعزيز حماية الذات، وفض النزاعات بطريقة سلمية دون اللجوء للعنف، وهو ما تفعله البرامج التعليمية غير الرسمية (انظر الفصل الذي يتناول العنف ضد الأطفال في المدارس والأوساط التعليمية).

ويجب أن يتمكن الفتيان والفتيات العاملون من الحصول على تعليم مرتكز على تنمية المهارات الحياتية في كلا الحالتين، بصرف النظر عما إذا كانوا سيتمكنون من ترك العمل أو لا، كي يدركوا معنى المساواة بين الجنسين، ويتجنبوا الأماكن التى تعرضهم للإكراه والقهر، والسلوكيات الجنسية، وكي يدركوا أيضا أهمية الابتعاد عن العنف في العلاقات. ويتطلب الحد من العنف المستند إلى النوع الاجتماعي، والممارسات الجنسية غير الآمنة، والعنف في الشوارع وبغض النساء، التصدي للمفاهيم السائدة المتعلقة بسيطرة الذكور وأفضليتهم، من خلال الوصول للفتيان والرجال ومد يد العون لهم.[١٤٩]

مشروع فرص الأطفال العاملين، في ماهارشترا

يستهدف هذا البرنامج، الذي يمتد لأربع سنوات بدعم من هيئة إنقاذ الأطفال- كندا، والمنفّذ في الهند، ١٠ آلاف طفل عامل، منهم ٤ آلاف طفل في موقعين للبرنامج في ماهارشترا. وقد تم تحديد هؤلاء الأطفال أثناء المسوح الأولية في الـ ٩٤ مجتمع محلي المشمولة بالتدخلات، والتي يغطيها الشريكان التنفيذيان المحليان من المنظمات غير الحكومية؛ وكان الغرض من ذلك وضع حد لظاهرة عمالة الأطفال في المجتمعات المستهدفة.

وقد ركزت الدراسة على نقل الأطفال من العمل إلى الدراسة أو التدريب، من خلال معالجة أسباب لجوئهم للعمل في نفس الوقت، ومن خلال توفير فرص عمل أخرى لهم. وجرى إدراج الأطفال العاملين دون عمر ١٤ عاماً في نظام التعليم الابتدائي الرسمي، وإدراج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ عاماً و١٨ عاماً في التدريب المهني. وكانت نقطة البدء هي فصول التعليم غير الرسمي المرتكز على المجتمع، والتي دُعي إليها جميع الأطفال الذين تم تحديدهم في المسوح. وفي نفس الوقت، تم اتخاذ المبادرات لتعزيز أنشطة استدرار الدخل للنساء في المنازل التي بها أطفال يعملون، وتنمية وعي المجتمع المحلي لجعل فكرة عمالة الطفل أمراً غير مقبول اجتماعياً. وتم إنشاء لجان للتعليم في القرى، وتشجيع المجتمعات المحلية على تحسين المباني المدرسية، وعلى المطالبة بتدريس عالي المستوى وسلوكيات صديقة للأطفال من قبل المعلمين.

وقد كانت مشاركة الطفل مبدأ أساسياً في جميع أنشطة المشروع. وتم تشكيل مجموعات من الأطفال، شارك فيها الأطفال العاملون الحاليون والسابقون. وقام الأعضاء ببعض المسئوليات، مثل توجيه الأطفال الجدد في

٦

مشروع فرص الأطفال العاملين، في ماهارشترا

الفصل، الذين يحتاجون للتشجيع والتحفيز من أجل الاستمرار والبقاء في المدرسة: وفي حالة ما إذا كان المعلم مهملا أو ثملاً أو يستخدم العنف في الفصل، يقومون بإبلاغ سلطات القرية بهذه السلوكيات. ويساعد الأطفال بأنفسهم في إحداث التحول في المواقف الخاصة بالعمل والمدرسة: ففي أحد المجتمعات المحلية قام الأطفال بلصق إعلان على كل منزل في القرية يقول: 'لا لعمل الأطفال، وليذهب كل طفل إلى المدرسة'.

وعلى مدار الأعوام الأربعة للبرنامج، نجح حوالي ٧٥ ٪ من الـ ١٠ آلاف طفل في الدخول إلى المدرسة أو الحصول على التدريب المهني، وترك ٣ آلاف طفل العمل كلية. وقد توصل مديرو البرنامج في ماهارشترا إلى أن تحسين نوعية التعليم ومحاولة جعل المدارس أكثر صداقة للأطفال، هو أهم أنشطة البرنامج، وإذا ضُخ مزيد من الاستثمار في مجال التعليم الأساسي على مستوى الدولة، ستكون النتائج أكثر إبهاراً. وقد أثر نجاح هذا المشروع على المشاريع الأخرى التي تتولى حكومات الولايات القيام بها للقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال.[١٥٠،١٥١]

مشاركة الأطفال

يعد تسهيل مشاركة الأطفال في البرامج التي يتم تنفيذها لصالحهم، واحدة من أهم الخطوات نحو تمكين الأطفال من تحرير أنفسهم من العمل الاستغلالي والإساءة في مكان العمل. ويجب ألا تقتصر المشاركة على التشاور المنهجي مع الأطفال وأسرهم، بدءاً من مرحلة تجميع البيانات وانتهاءً بتنفيذ وتقييم البرنامج، بل يجب أن تتضمن أيضاً تمكينهم من استخدام قدراتهم الخاصة الهائلة.[١٥٢] ويشمل هذا تنظيم أنشطة البرنامج الخاصة بهم، مثل التحرك من أجل إبعاد الأطفال عن أماكن العمل الاستغلالية، بالإضافة إلى الدعوة والتوعية نيابة عنهم. ويمكن استخدام أنشطة المشاركة لرفع مستوى الوعي حول العنف الذي قد يواجهه الأطفال.

وفى عدة مواقع، ساعدت المنظمات غير الحكومية الأطفال العاملين وغير العاملين على إنشاء منظمات خاصة بهم، والتى يسعون من خلالها لتحسين حياتهم، واكتساب المهارات والتعليم، والاستمتاع بالرياضة والبرامج الثقافية، ومزاولة أنشطة اجتماعية مفيدة. وقد أصبحت بعض تلك المنظمات من الدعاة المتميزين؛ فقد شكلت حركات الأطفال العاملين شبكة دولية، وتم تمثيل تلك الحركات في القمة العالمية للأطفال التي نظمتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ [١٥٣]. وتمثل العديد من تلك المنظمات فرصة للشباب لتطوير وإظهار السمات المتصلة بالمسئولية الاجتماعية، وللقيام بدور قيادي في قضايا مثل العمل غير القانوني للأطفال دون السن، وتعاطى الكحول في المجتمع،[١٥٤] وتغيير القانون من أجل توفير حماية أفضل لصغار العاملين بما في ذلك الحماية من الإساءة الجنسية،[١٥٥] وإنقاذ الأطفال العاملين في الخدمة المنزلية من المنازل التي تسيئ إليهم،[١٥٦] وإقناع أرباب العمل بالسماح للعمال المراهقين لديهم ببعض الوقت للدراسة والترفيه.[١٥٧] ففي نيكاراجوا، على سبيل المثال، بدأت الحركة الوطنية للعاملين من الأطفال والمراهقين في عام ٢٠٠٣ في العمل على القضاء على الإساءة الجنسية

للأطفال والمراهقين، لاسيما الأطفال العاملين. وشاركت ١٨ منظمة من أعضاء هذه الحركة في أنشطة مختلفة – من إجراء المسوح إلى الجهد المباشر لكسب تأييد موظفي البلديات – بهدف الحد من الإيذاء الجنسي في ١٣ بلدية مستهدفة، وزيادة الوعي حول القضية داخل المجتمع والدولة. وفي جميع أنشطة تلك المنظمات، يقتصر دور البالغين على القيام بدور الميسرين والمصاحبين للأعضاء الصغار.[١٥٨]

وتسمح الفرص التي أتاحتها منظمات الأطفال للمشاركين باكتساب الثقة، والاعتزاز بالنفس واحترام الذات، واكتساب مهارات القيادة والمهارات الاجتماعية، والنظر إلى العالم نظرة أشمل والإحساس بإمكاناتهم داخله. وتلك الصفات ضرورية للتغلب على احتقار الذات والإحساس العميق بالضآلة الذي يشعر به العديد من الأطفال في الظروف العنيفة والاستغلالية التي تسيئ لهم. وتقدم تلك المنظمات ومجموعات المجتمع المحلي الأخرى، وسيلة لتغيير مواقف واتجاهات الأطفال والأسر والمجتمعات، تمكّن الأطفال من ترك العمل والذهاب إلى المدرسة. وفي بعض المواقع، ينتفي 'الفقر' كسبب عام لإرسال الأطفال للعمل، حينما يحظى ذهاب الأطفال للمدارس بدلاً من العمل بمساندة المجتمع والتأييد الاجتماعي له.[١٥٩]

الدعوة والتوعية

تؤدي أنشطة الدعوة والتوعية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال في أماكن العمل دوراً مضاعفاً. فمن ناحية، من الضروري جذب انتباه راسمي السياسات للإساءة التي يتحملها الأطفال ولأهمية البدء في تحريك عملية وضع وتنفيذ السياسات، والقوانين، والبرامج، والخدمات الملائمة؛ ومن ناحية أخرى، وعلى نفس القدر من الأهمية ينبغي التصدي للقبول الاجتماعي لظاهرة عمالة الأطفال الضارة، من خلال التأثير على الرأى العام. إن تغيير وتحويل المواقف والسلوكيات التي تتغاضى عن وجود الأطفال في أماكن العمل، شرط مسبق لترك الأطفال تلك الأماكن بشكل مستديم. ولطالما عزفت الحكومات عن التدخل في قضايا عمالة الأطفال، ما لم تكن على ثقة من تلقي الدعم الشعبي والسياسي في هذا الصدد.

وغالباً ما يكون الأطفال والشباب هم أفضل الدعاة لأنفسهم، وينبغي إعطاؤهم دوراً بارزاً للتحدث عن أنفسهم، إلى صانعي السياسات، وأصحاب العمل، والمجتمعات، والمشرعين، ووسائل الإعلام والمجتمع ككل. وقد أدت مشاركة الأطفال في المجلس التقني الفرعي المعني بعمالة الأطفال في هندوراس، إلى تغييرات في خطة العمل الوطنية، وبشكل خاص تضمين صيد الأسماك في الأعماق الكبيرة كأحد 'أسوأ أشكال' عمل الأطفال، ويرجع ذلك للضرر المحتمل الذي يصاحب هذا العمل.[١٦٠] وهناك فرص كثيرة متاحة لإشراك الأطفال، حتى هؤلاء الذين يعملون في المهن غير المرئية، مثل الخدمة المنزلية أو البغاء، في حملات الدعوة. ويستطيع الأطفال أن يكونوا أكثر فاعلية من المنظمات العاملة كوسيط في التعامل مع الشرطة أو الإدارة أو القضاء.

وقد حظي استخدام المسرح والأعمال الدرامية وتقمص الأدوار التى يقدمها الأطفال، بنجاح كبير كوسيلة للدعوة والتوعية.[١٦١] فهو يوفر وسائل يمكن من خلالها إيصال الرسائل بطريقة لا يُلقى فيها اللوم على أحد، ويستطيع الممثلون أن يشعروا بحرية في إظهار حالات الإساءة التى قد يصعب ذكرها في سياق المقابلات. وبالمثل، أصبح الآباء وأعضاء المجتمع المحلي الذين ربما لم يكونوا مدركين لمدى الإساءة التي قد يتعرض لها أطفالهم إذا أرسلوهم بعيداً للعمل، أكثر قدرة على استيعاب والتصديق بوجود أسباب حقيقية تمنعهم من القيام بذلك.[١٦٢] ويمكن الاستعانة بأيام الآباء في المدرسة، والاحتفالات المحلية بيوم الطفل، والأحداث المشابهة على المستوى الوطني، لتعزيز وإذكاء الوعي حول أسوأ أشكال عمل الأطفال، وعرض ما يمكن

٦

فعله للتصدي لها. وقد قام اليوم العالمي ضد عمل الأطفال، والذي بدأ في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، بتبني جانب محدد من أسوأ أشكال عمل الأطفال ليكون موضوعاً لحملات للتصدي لهذه الأشكال في كل عام: مثل الاتجار بالأطفال (٢٠٠٢)، وعمل الأطفال في الخدمة المنزلية (٢٠٠٤)، وفي التعدين والحفر (٢٠٠٥).

التدخلات المحددة الهدف: الاتصال والإنقاذ وإعادة التأهيل

إن القيام بأي عمل للتصدي للعنف ضد الأطفال، لاسيما أسوأ أشكال عمل الأطفال، يتطلب إدماج تدخلات البرنامج العملية مع أنشطة الدعوة والتوعية، وتكاملهما مع جمع البيانات. وهناك مجموعة من التوجهات المتاحة، تبعاً لحجم ونوع المنظمة التي تضطلع بالعمل، والموقف الذي يُتصدى له.

وتبدأ العديد من المنظمات غير الحكومية، التي تلبي الحاجات الطارئة، مثل توفير مأوى للأطفال الفارين الذين تعرضوا للإساءة والصدمة الشديدة، بمشروع محدود النطاق، مثل إقامة مركز ما، تُقدم من خلاله الخدمات وجمع البيانات وأنشطة الدعوة والتوعية. وحيثما يتمكنون من تقديم مدى أوسع من الخدمات، يمكن أن يوفروا أيضاً المساعدة القانونية للأطفال الذين تعرضوا للإساءة لتقديم أرباب عملهم للمحاكمة. وهناك كتيبات متاحة تتناول 'مبادئ الممارسة الجيدة' لتدخلات البرامج الخاصة ببعض 'أسوأ أشكال' عمل الأطفال، مثل عمل الأطفال بالخدمة المنزلية.[١٦٤] وتدخل تلك التدخلات، إلى حد كبير، في نطاق الوقاية الثانوية للتصدي للعنف كيفما كان وأينما وُجد.

وعلى النقيض من ذلك، عادة ما تشمل البرامج الأوسع نطاقاً التي أطلقتها المنظمات الدولية، تدابير للوقاية الأولية من العنف قبل أن يقع.

وتبدأ المنظمات بعملية تخطيط: فهذه المنظمات ليست على اتصال مباشر بالأطفال العاملين الذين تعرضوا للإساءة. وقد تم وضع منهجية للتخطيط من قبل برنامج منظمة العمل الدولية المعني بالقضاء على عمل الأطفال، من أجل تنفيذ 'برامج محددة الزمن' للقضاء على عمل الأطفال.[١٦٥]

"لقد تعبنا!" – مسرحية للأطفال العاملين بالخدمة المنزلية

هناك مسرحية قصيرة بعنوان سانايو (ويعني "لقد تعبنا" بلغة الولوف) كتبتها فتيات تعملن بالخدمة المنزلية لأجل الفتيات العاملات بالخدمة المنزلية في داكار بالسنغال، بدعم من المنظمة غير الحكومية إندا تير موند ENDA Tiers Monde. وفي تلك المسرحية، يأخذ أحد أرباب العمل فتاة لتعمل لديه بالمنزل، ثم يعرضها بعد ذلك للإساءة أمام أصدقائها عندما تفشل في أداء الخدمة الموكلة إليها، وإعداد الطعام، والمهام الأخرى. ويشارك الأصدقاء في السخرية من الفتاة، وتوجه إبنة رب العمل الصغيرة اتهاماً باطلاً للفتاة بالسرقة. وتتعرض الفتاة للطرد في النهاية، دون أن تحصل على راتبها. وقد عُرضت تلك المسرحية في الاجتماع التحضيري لمؤتمر منظمة الاتحاد الأفريقي في عام ١٩٩٣ حول مساعدة الطفل الأفريقي. وتم فيما بعد عرضها في عدة أماكن في داكار.[١٦٣]

وتشمل هذه البرامج حزمة من التدخلات تغطي وقاية الطفل وسحبه وإعادة التأهيل والحماية المستقبلية، والتي من خلالها تستطيع الدول التي صدقت على الاتفاقية رقم ١٨٢ أن تعالج 'أسوأ أشكال' عمل الأطفال من خلال إطار زمني محدد. وتكون البداية بجمع البيانات وأعمال أخرى من أجل تهيئة بيئة تمكن من القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال'.[١٦٦]

وقد كانت السلفادور، ونيبال، وجمهورية تنزانيا المتحدة أول ثلاثة بلدان تبدأ تنفيذ تلك البرامج في عام ٢٠٠٢. ثم تبعهم ١٧ بلداً آخر، وتقوم العديد من البلدان الأخرى بإعداد برامج مشابهة. وكمثال على ذلك، تسعى جمهورية تنزانيا المتحدة إلى تقليل عدد الأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال بنسبة ٧٥٪، وتقليل إجمالي مشاركة الأطفال في العمل من النسبة الحالية التي تبلغ ٢٥٪ إلى أقل من ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٠. وقد وجد تقييم منتصف المدة أن تلك الأهداف في طريقها للتحقق.[١٦٧]

الاتصال

برغم الطبيعة المخفية لمعظم عمل الأطفال، يمكن استخدام مجموعة من الآليات للاتصال بالأطفال العاملين. ويشمل ذلك الاتصال من طفل لطفل في الأماكن التي يذهب إليها العاملون الصغار في غير أوقات العمل. وتشمل تلك الأماكن المتنزهات، أوالكنائس أوالمعابد أو المساجد، أوالفصول المسائية، أوالمحال التجارية أو الأسواق. وتقوم عدة منظمات، بما فيها المنظمات المشاركة في أنشطة برنامج منظمة العمل الدولية المعني بالقضاء على عمل الأطفال، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسف)، بعقد دورات لإذكاء وعي القادة المحليين، والشرطة، وأرباب الأسر، والأطفال، وتعريفهم بسبل الإبلاغ، والتعامل مع الحالات، وتوعيتهم بأهمية تجنب العنف عند إبعاد الأطفال من الأماكن التي تسيئ إليهم، مع الحفاظ على تعاون أرباب العمل.

وقد أصبح الخط الساخن وخطوط المساعدة الهاتفية من التقنيات المعروفة التي تمكن الأطفال من الإبلاغ عن العنف الذي يتعرضون له. وأنشأت بعض المنظمات التي تستهدف القضاء على ظاهرة عمل الأطفال، خطاً ساخناً كي يستخدمه الأطفال العاملون. ويقوم برنامج الأطفال العاملين بالخدمة المنزلية (برنامج كاسامباهاي) والذي يشرف على تنفيذه منتدى فيزايان Visayan Forum في الفلبين على تنفيذه، بتشغيل خطوط ساخنة لتلقي البلاغات عن الإساءة وتسهيل عملية الإنقاذ.[١٦٨] وفي كمبوديا، تنظم منظمة غير حكومية محلية عملية توزيع بطاقات، مطبوع عليها من الأمام صور نجوم الغناء ومن الخلف أرقام هواتف وعناوين المراكز من أجل الاتصال بها. وتُترك تلك البطاقات في أماكن مثل كبائن الهاتف، والحانات، والأسواق، وأماكن الرقص.[١٦٩] غير أن الخطوط الساخنة تُعد خدمة كثيفة العمالة: فهي تحتاج لأن تدار بشرياً على مدار الساعة، من قبل موظفين مدربين جيداً، وتحتاج إلى عمليات وإجراءات فعّالة لإشراك الشرطة أوخدمات الطوارئ.

عمليات الإنقاذ

قد تتطلب الجهود الرامية إلى إبعاد الأطفال عن العنف الذي يتعرضون له في أماكن العمل إلى إجراء عاجل. وتشمل الخطوات الرئيسية لعملية الاستجابة السريعة للحالات الطارئة: وضع نظم لاستقبال المعلومات عن الإساءة، ويشمل ذلك المعلومات التي يقدمها الأطفال أنفسهم عن طريق الخطوط الساخنة والمراكز التي يمكن زيارتها دون موعد محدد مسبقاً: والتخطيط للإنقاذ؛ وعملية الإنقاذ؛ وإعادة التأهيل الذي يلي عملية الإنقاذ؛ وجبر الأضرار القانوني الذي يلي عملية الإنقاذ.[١٧٠] وعند إبعاد الأطفال عن أماكن العمل الخطرة، يجب أن تضمن التدخلات أن لا يزداد موقف الأطفال سوءاً – وأن لا تتعرض رفاهتهم واحترامهم لذاتهم لمزيد من الضرر بسبب الصدمة المصاحبة للإنقاذ.[١٧١] وعادة ما تفتقر العديد من عمليات الإنقاذ للإعداد الجيد، ولا يتلوها دعم وخدمات لمتابعة الطفل بعد الإنقاذ، مثل الرعاية الصحية وتقديم المشورة للنساء والأطفال الذين تم إنقاذهم من صناعة الجنس.[١٧٢]

٦

عملية الإنقاذ في اثلون، كيب تاون

في أوائل عام ٢٠٠٤، بدأت منظمة غير حكومية تدعى (Anex-CDW) معنية بتنظيم حملات ضد الإساءة للأطفال العاملين بالخدمة المنزلية، في استقبال إحالات من مراكز الشرطة المحلية لفتيات هربن من وكالة تسمى 'الخدم الممتازون'. وكانت تلك الوكالة تجلب الفتيات من الريف، وتوفر لهن المأوى والعمل. وعندما قامت منظمة (Anex) بزيارة مواقع تلك الوكالة، وجدت ظروفاً معيشية مروعة، وفتيات دون السن، وحالات لا يُدفع فيها للعاملات أية أجور. وتم تقديم بلاغ عما وجدوه إلى إدارة العمل. وبعد أسابيع قليلة، نُشر مقال في الصحف عن فتاة حُبست في الوكالة، وأدى هذا المقال، أخيراً، إلى اتخاذ رد فعل مناسب. وقد وجدت السلطات أن تلك الوكالة تعمل بشكل غير قانوني وبطريقة سرية. وكانت الفتيات الموجودات في هذا المكان، يعانين من الصدمة ويرغبن في العودة لبيوتهن، حتى بعد أن عُرض عليهن تدريب يزيد من مهاراتهن، في المدينة. وقد قامت الشرطة، بالتعاون مع منظمة (Anex)، بتوفير مأوى وطعام لهؤلاء الفتيات، وحصلن على تذاكر مجانية للعودة لبيوتهن. وتم تقديم مالكي وكالة 'الخدم الممتازون' للمحاكمة.[١٧٣]

إعادة التأهيل

يتمثل النشاط الرئيسي لعدد من المنظمات في إبعاد الأطفال عن عمالة الأطفال وإعادة إدماجهم مع أسرهم. وقد اضطلع تحالف جنوب آسيا ضد استعباد الأطفال بمهمة تحديد وتحرير وإعادة تأهيل الأطفال الواقعين تحت مظلة العبودية. وفي الهند، تحاول عدة منظمات لحقوق الإنسان تحرير وإعادة تأهيل الأطفال الذين يعملون بالسخرة. وحققت منظمة وايز في كمبالا بأوغندا نجاحاً ملحوظاً في إعادة توطين أكثر من ٣٠٠ طفلاً، كانوا يعملون في السابق في الخدمة المنزلية. وتعتبر تلك المنظمات أن تقديم المشورة للأسر ضروري، قبل إعادة الأطفال ولم شمل الأسرة. وينبغي، كلما أمكن، أن يحصل الأطفال على الخدمات التي تهدف إلى تقريبهم من أسرهم.[١٧٤]

وتؤكد المنظمات التي تعمل مع ضحايا الإساءة في أماكن العمل، على الأهمية المستمرة للاتصال بالأسرة، ولكن مع عدم إجبار الطفل على العودة إذا لم يكن يرغب في هذا. وقد لا يكون هذا الخيار في مصلحة الطفل الفضلى إذا كان من المحتمل أن

فيتنام، ١٩٩٩، فتاة تبيع بطاقات بريدية في الشارع، وتعرض إحدى بطاقاتها على عامل اجتماعي يعمل مع أطفال الشوارع فى مدينة هويشي–من، في فيتنام، ١٩٩٩.

ينجم عن ذلك تعرض الطفل للوصمة الاجتماعية والنبذ؛ أو إذا كان الطفل سيتم إرساله مرة أخرى للعمل، أو سيتعرض للاتجار به مجدداً. وفي حالة الفتيات اللاتي تم إنقاذهن من صناعة الجنس، فمن المحتمل أن يواجهن الوصمة الشديدة من قبل الأسر والمجتمعات التي قد يتم إعادتهن إليها، وقد يُنظر إليهن على أنهن حاملات لفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز.[١٧٥] فحالات إعادة الاتجار بالأطفال، على سبيل المثال، من نيبال إلى الهند، تعد أمراً شائعاً.

عملية جمع البيانات المحسّنة

حدث تقدم كبير منذ منتصف التسعينيات في وضع منهجيات لجمع بيانات موثوقة عن عمل الأطفال. وقد تم طرح مبادرة كبرى لتحسين الفهم المتصل بالإساءة الخفية وغير القانونية والإجرامية في الغالب، التي يتعرض لها الأطفال في أماكن العمل، من خلال جهد مشترك لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لوضع منهجية للتقييم السريع.[١٧٦]

وقد لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في الكشف عن بعض من أسوأ أشكال الإساءة التي يتعرض لها الأطفال في الخدمة المنزلية، مع التركيز أولاً على المنهجيات البسيطة للبحث كي تستخدمها المنظمات غير الحكومية المحلية كقاعدة للدعوة والتوعية.[١٧٧] وبعد ذلك، تم إنشاء شبكة نشطة من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال عمل الأطفال في الخدمة المنزلية. وتم، من خلال تلك الشبكة، إجراء مشاورات مع أطفال يعملون بالخدمة المنزلية، مما ألقى مزيداً من الضوء على العنف والإساءة اللذين عانى منهما الأطفال. وحيث إن الوصول لتلك المجموعة أمر بالغ الصعوبة، هناك الكثير الذى يمكن تعلمه من هذه الخبرات المتعلقة بكيفية الاتصال بالأطفال العاملين غير الظاهرين وكيفية جمع المعلومات معهم ومنهم.[١٧٨]

أما المعلومات المعروفة عن أطفال الشوارع فأكثر من ذلك؛ حيث إنهم ظاهرون للعيان ويمكن الوصول إليهم، فقد تمت دراسة الأطفال الذين يعملون في الشوارع والمساحات العامة في عدة مواقع، ورغم أن الأرقام عادة ما يتم تقديرها، إلا أنه يتوافر حالياً كم كبير من المعلومات عنهم. وتشتمل بعض البرامج المعنية بأطفال الشوارع الآن على مكونات للرصد والتحقق والتتبع.[١٧٩] وقد تم إجراء مسوح قليلة جداً عن الأطفال الذين يعملون بموجب عقد إذعان في جنوب آسيا، أو عن الأنواع التقليدية للاستعباد أو العمل القسري التي تؤثر على الأطفال في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد أُجري معظم تلك الدراسات الموجودة حالياً من خلال منظمات غير حكومية، وجميعها ذات نطاق ضيق، مع بعض الاستثناءات الواضحة. و القليل جداً هو المعروف عن العنف في مواقع العمل الأسري (معظمه في مجال الزراعة الضيقة النطاق)، والتي يعمل فيها معظم الأطفال.

الأبحاث العملية والرصد

تم مؤخراً بذل الجهد في مناهج البحث التي تساعد على رسم التدخلات أو رصد أثر التدخلات الحالية من أجل تحسينها. فعلى سبيل المثال، تم إجراء بحث عملي حول الفتيان والفتيات المنخرطين في الاتجار بالمخدرات في إندونيسيا، والفلبين، وتايلاند،[١٨٠] والبرازيل، مع التركيز على جمع البيانات عن هؤلاء الأطفال من أجل استخدامها المباشر في وضع التدخلات. وفي دراسة أجراها البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، حول معاقرة المخدرات والاتجار بها في أستونيا، تبين أن هناك صعوبات تكتنف الحصول على معلومات عن خبرات الأطفال في الأوضاع الشديدة التطرف، واستنتجت الدراسة أن "العنف واحد من الموضوعات القليلة التي لا يرغب متعاطو المخدرات الصغار في مناقشتها مع الغرباء، وأن موضوع العنف هذا يُعد من المواضيع التي يحرم الحديث عنها، ومقابلة واحدة لا تكفي لبناء ثقة متبادلة."[١٨١]

٦

وفي الأعوام الأخيرة، تحول مفهوم رصد ظاهرة عمل الأطفال من مراقبة المواقع الصناعية أو مواقع العمل المنظمة، إلى متابعة ومراقبة الأطفال الذين تم إبعادهم عن العمل وقُدمت لهم خدمات الحماية. وقد وضع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال منهجية 'تتبع' لتقييم التغيرات الطويلة الأمد (عامين أو أكثر بعد الانتهاء من التدخل) التي حدثت في حياة الأطفال العاملين كنتائج للتدخل. وتشمل التأثيرات التي تم فحصها الوضع التعليمي، والرفاهة الاقتصادية، والعمل، والصحة، والمواقف والاتجاهات؛ على الأطفال العاملين في الشوارع (تركيا)، والتعدين (الإكوادور)، والخدمة المنزلية (أوغندا)، والصيد (إندونيسيا)، والأطفال الذين تم الاتجار بهم (سرى لانكا).[١٨٢] وفي الاقتصاد غير الرسمي، تم استخدام المراقبة المرتكزة على المجتمع بشكل متزايد لتوفير بيانات موثوقة وتتبع الأطفال العاملين. وتمثل جميع المبادرات فرصاً لتحديد خبرات الأطفال حول العنف البدني والنفسي وتأثيره والخطوات اللازمة لجبر الأضرار.

بناء قوة دافعة من اجل التغيير

منذ منتصف التسعينيات، ظهرت حركة عالمية لظاهرة عمل الأطفال، والتى عملت من خلالها مجموعة كبيرة من المناصرين بنشاط. وتتمثل مظاهر القوة الدافعة وراء تلك الحركة في السرعة الشديدة التي تمت بها عملية التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ حول العالم، ونجاح بعض المبادرات مثل المسيرة العالمية ضد عمل الأطفال في عام ١٩٩٨، والتي جمعت شبكة من المنظمات من أجل القيام بإجراءات مستمرة ضد ظاهرة عمل الأطفال. ويشمل الشركاء في الحركة المنظمات الدولية والإقليمية، والوكالات الثنائية الأطراف، والاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمات العاملين وأرباب العمل، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والأكاديميين، والمنظمات التي تمثل الأطفال العاملين.

وكان القلق المتزايد (وحركات المستهلكين) إزاء المسئولية الاجتماعية للشركات قوة محركة هامة. وقد تحقق العمل إلى حد كبير، عن طريق التنظيم الذاتي من خلال التحالفات القطاعية والمواثيق الطوعية للسلوك، لضمان اقتناع الأعضاء في قطاع الصناعات التحويلية العالمي، والتي تشمل الملابس، وكرات القدم، والأحذية الرياضية، ومنتجات التبغ – بعدم استخدام الأطفال في عملها.[١٨٣] فقد قامت منظمات أرباب العمل، على سبيل المثال، في أذربيجان، وجمهورية مولدوفا، وملاوي، وأوغندا، بتنظيم حملات إعلامية ضد عمل الأطفال؛ وفي غانا، شاركت تلك المنظمات في مناقشات مع البرلمانيين من أجل وضع مسودة جديدة لوثيقة الاتجار بالأشخاص. وفي البرازيل، قام الاتحاد الوطني للصناعات، بالتعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية، بوضع برامج لوقاية الأطفال المنخرطين في البغاء وإعادة تأهيلهم. وفي مقاطعة يونان الصينية، دعا ٧٤ من أرباب الأعمال ذوي النفوذ في مدينة كونمينغ، مديري القطاع الخاص إلى الالتزام بقوانين عمل الأطفال والمساهمة في الجهود المناهضة للاتجار بالأطفال، بما في ذلك حملات الدعوة والتوعية في الشوارع.[١٨٤]

وللنقابات العمالية باع طويل في المشاركة في الجهود الرامية إلى الحد من عمل الأطفال، وهي تتمتع بوضع يمكنها من الاضطلاع بدور مراقبة العنف والإساءة في أماكن العمل. وبالرغم من ذلك، فإن عدداً قليلاً من النقابات ينشط في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، أو في تلك الأماكن من العالم التي غالباً ما يتواجد بها الأطفال الذين يواجهون العنف. وفي بلغاريا، بدأت المراكز الخاصة بالنقابات في التصدي لأسوأ أشكال عمل الأطفال ولأماكن العمل داخل الاقتصاد غير الرسمي. وفي أوكرانيا، قادت نقابة عمال المناجم المستقلة الجهود للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال في ٥٠٠ منجم محدود النطاق وغير مسجل، كجزء من اتفاقية دولية للقطاع تشمل طرفي الصناعة. وقد تم التوقيع على تلك الاتفاقية في اليوم العالمى للقضاء على عمل الأطفال، في عام ٢٠٠٥.

"تكلف حماية الأطفال موارد مالية كبيرة، ولكن حياة ورفاهة ملايين من الأطفال تعتمد على رغبة الحكومات في اتخاذ التدابير اللازمة. ومن وجهة نظرنا، يمثل العنف المرتكب ضد طفل واحد حالة واحدة من حالات كثيرة العنف الذي يُرتكب ضد الأطفال."

الأطفال، المشاورات الإقليمية، غرب ووسط أفريقيا، ٢٠٠٥ xiv

لا يزال الطريق طويلاً

برغم تزايد مشاركة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في قضايا حماية الطفل منذ ميلاد اتفاقية حقوق الطفل، وبرغم قوة الدفع الجديدة للقضاء على 'أسوأ أشكال' عمل الأطفال التي تولدت منذ التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً. وقد كان هناك إخفاق في الاقرار الملائم بما يتعرض له الأطفال العاملون من أنماط العنف المختلفة – البدني والنفسي والجنسي – وأخذها بعين الاعتبار بشكل كامل عند وضع الخطط والبرامج. ولا تزال هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر على المستوى الدولي والوطني لأشكال وظروف العمل التي تنطوي على خطر وعنف كامنين، لاسيما العمل في الأماكن النائية والعمل غير القانونية أو الذي يجري في الخفاء. وهناك أيضاً حاجة إلى التعاون مع النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل من أجل تحسين حماية أصغر أعضاء قوة العمل المنتظمة حيث إنهم أكثر عرضة للمخاطر من نظرائهم الأكبر سناً.

وفي داخل المنظمات التي تعمل من أجل القضاء على ظاهرة عمل الأطفال، يمكن أن يؤدي التركيز على العنف الذي يعاني منه الأطفال العاملون، إلى بناء قوة دافعة متجددة من أجل التغيير.

التوصيات

هناك حاجة إلى طيف واسع من التدابير للتصدي لمشكلة العنف ضد الأطفال في أماكن العمل. ويجب تناول القضية باعتبارها قضية تتصل بأسباب الرزق، وحقوق الإنسان، والعمل، والصحة والأمان، وإنفاذ القانون، بدءاً بالجهود الرامية لمنع الأطفال دون سن العمل من الدخول إلى مكان العمل من الأساس. ويعد دعم إتاحة التعليم الأساسي للجميع، والعمل على القضاء على ظاهرة عمل الأطفال في 'أسوأ أشكال' العمل، إجراءات وقائية هامة، مع إدراك أهمية وضرورة العمل أيضاً على جبهة أوسع، خاصة فيما يتصل بالفقر وحاجة الأسرة.

ويجب أن تكون نقطة الانطلاق الرئيسية هي سياسة عدم التسامح مع العنف ضد الأطفال العاملين، سواء كان ذلك في إطار القانون أو خارجه، وسواء كان في أماكن العمل المنظمة أو في الاقتصاد غير الرسمي. ويجب إخراج القضية للسطح، وتقديم مرتكبي أعمال العنف ضد الأطفال في أماكن العمل إلى المحاكمة. ويحتاج الأطفال دون السن القانونية للعمل، إلى المساعدة لترك العمل والحصول على التعليم والتدريب، وتحسين من فرصهم في الحياة. وحيثما يعمل الأطفال بشكل قانوني، يجب إدماج الوقاية من العنف بشكل صريح في عمليات التنظيم والتفتيش، مع تمكين الأطفال العاملين من الوصول إلى نظم للإبلاغ، وإجراءات الشكاوى، والمحاكم.

التشريعات

١. **ينبغي إدانة العنف ضد الأطفال العاملين.** ينبغي أن تضمن الحكومات وصول حقيقة المعاناة المنتظمة للأطفال العاملين في مواقع عديدة من العنف في أماكن العمل، سواء كانوا دون السن الأدنى للعمل أو فوقه، إلى الرأي العام، مع إدانتها بشكل منهجي في القانون وخلال الممارسة.

٢. **ينبغي التصديق على الصكوك القانونية الدولية وتطبيقها.** ينبغي على الحكومات أن توفق بين التشريعات الوطنية المعنية بعمل الأطفال والمعايير الدولية في هذا الصدد، وبشكل خاص اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ واتفاقية حقوق

٦

الطفل. وينبغي أن تحدد التشريعات آليات التطبيق، وأن تفرض عقوبات تكون بمثابة حافز للقضاء على 'أسوأ أشكال' عمل الأطفال وإيلائها الأولوية الأولى.

وضع السياسات والبرنامج

٣. **وضع خطط عمل وطنية للتصدي لظاهرة عمل الأطفال.** ينبغي على الحكومات أن تضع وتنفذ خطط عمل للتصدي للقضايا المتعددة المتصلة بعمل الأطفال. ويجب أن يتم إدماج تلك الخطط في خطط وسياسات التنمية الوطنية؛ وينبغي القيام بذلك مع المجموعة الأساسية من الشركاء (بمن فيهم ممثلو الأطفال العاملين)، مع الاستعانة بالخبرات الملائمة، والموارد. ومن أجل استناد تلك الخطط إلى قاعدة صلبة من الأدلة، ينبغي إعطاء أولوية كبيرة لبناء قاعدة معرفة عن العنف ضد الأطفال العاملين (انظر التوصية رقم ١٤).

٤. **التصدي للعنف في أماكن العمل بشكل عام.** ينبغي على الحكومات أن تتأكد من ضمان التصدي للعنف في أماكن العمل بشكل عام، مع التركيز على نقاط الضعف الخاصة لأعضاء القوة العاملة الصغار. وينبغي أن يدعو أرباب العمل، والنقابات العمالية وسلطات العمل إلى تعزيز ثقافة عدم التسامح مع مرتكبي الايذاء ضد العاملين الصغار.

٥. **إنشاء خدمات للأطفال للإبلاغ عن العنف والفرار منه.** ينبغي على الحكومات أن تتأكد من أن تتوافر للأطفال العاملين وسائل للإبلاغ عن العنف المرتكب ضدهم إلى أشخاص يكونون محل ثقتهم، ويمكنهم أن يساعدوا الأطفال على ترك مكان العمل أو جبر الأضرار. وقد تشمل تلك الخدمات خطوطاً هاتفية ساخنة يستطيع من خلالها الأطفال طلب المساعدة، والقيام بإنقاذهم ووضعهم في مراكز الرعاية الطارئة، إذا كان ذلك ضرورياً.

٦. **توفير الخدمات للأطفال العاملين و لمن يتركون مكان العمل.** ينبغي على الحكومات أن تتأكد من الاحترام الكامل لحقوق الأطفال العاملين في التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية. وينبغي تشجيع الأطفال على ترك العمل ودخول المدرسة أو الحصول على التدريب المهني، من خلال برامج تعليمية انتقالية ومبادرات أخرى تضمن أن يكون التعليم مناسباً، ويسهل الحصول عليه، وصديقاً للطفل. ويجب أن تكون تنمية المهارات الحياتية جزءاً من التعليم غير الرسمي للأطفال العاملين.

٧. **تنسيق مشاركة الأطفال العاملين في وضع وتنفيذ السياسات، والبرامج والخدمات التي تستهدف منفعتهم.** ينبغي على الحكومات أن تتأكد من احترام حق الأطفال في المشاركة، وقدرتهم عليها، يتم احترامها. وينبغي الاستفادة من آراء ووجهات نظر الأطفال العاملين، وطاقاتهم، ومهاراتهم الإبداعية، وفاعليتهم في مجال الدعوة والتوعية، بما يتيح فعالية السياسات والبرامج الرامية إلى وضع حد لظاهرة عمل الأطفال وضمان استدامتها.

٨. **بناء قدرات جميع من يتصلون بالأطفال العاملين.** ينبغي على الحكومات أن تتأكد من تعزيز قدرات الشركاء في البرنامج، والهيئات الحكومية، والنقابات العمالية، وأرباب العمل، والشرطة، والقضاء، وإدارات تفتيش العمل، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي، وجماعات الأطفال، والباحثين، من أجل التصدي لظاهرة العنف في أماكن العمل.

إنفاذ القانون

٩. **ينبغي إخضاع مرتكبي العنف ضد الأطفال في أماكن العمل للمساءلة.** ينبغي على الحكومات أن تتأكد من إنهاء الحصانة التي كثيراً ما يتمتع بها أرباب العمل الذين يعمل لديهم أطفال دون السن، ووقف ارتكاب العنف البدني، والنفسي، والجنسي ضدهم، بالعمل على تعزيز إمكانية تقديمهم للمحاكمة وفرض العقوبات الرادعة. وينبغي تطبيق العقوبات بصرامة وبشدة ضد استخدام الأطفال في الجنس، والبغاء أو المواد الإباحية، وضد المشتغلين بتجنيد الأطفال والاتجار بهم.

١٠. **يجب أن تكون الإجراءات القضائية وعملية إنفاذها ملائمة للطفل.** ينبغي على الحكومات أن تتأكد من احترام حقوق الطفل في عدم التعرض لمزيد من العنف، أوالصدمة أو التمييز، خلال عملية إنفاذ التشريعات المعنية بإبعاد الأطفال عن أماكن العمل أو محاكمة أرباب العمل أو زملاء العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي احترام مبدأ 'مصالح الطفل الفضلى' في كل الإجراءات التي تشمل الأطفال العاملين.

الدعوة والتوعية واستنهاض المجتمع

١١. **إذكاء الوعي العام حول الآثار الضارة لظاهرة عمل الأطفال.** ينبغي على الحكومات أن تتأكد من إذكاء الوعي العام حول حق جميع الأطفال في التمتع بالحماية من جميع أشكال العنف، ومن نشر المعلومات حول مخاطر العنف وآثاره الضارة على الأطفال العاملين يتم نشرها بين الآباء والأسر والمجتمعات المحلية. وينبغي تشجيع الحوار الاجتماعي حول مفهوم العمل اللائق، والتأكيد على قيمة الذهاب للمدرسة.

١٢. **مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدنى.** ينبغي على الحكومات أن تبذل الجهود لاستثارة المسئولية الاجتماعية للشركات في التصدي للعنف ضد الأطفال في أماكن العمل، بما في ذلك تبني دلائل إرشادية أخلاقية في أماكن العمل. وينبغي تشجيع صناعة السياحة ووسائل الإعلام، بشكل خاص، على تنظيم حملات ضد الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال.

المعلومات والبحث

١٣. **جمع البيانات عن العنف ضد الأطفال في أماكن العمل.** مع الأخذ في الاعتبار الافتقار شبه الكامل للبيانات الخاصة بالعنف ضد الأطفال في أماكن العمل، ينبغي على الحكومات أن تتأكد من أن جميع الوسائل الممكنة لجمع تلك البيانات متواجدة في البرامج والخدمات ومن خلال الدراسات وعمليات المسح الخاصة. وينبغي استهداف الأطفال المستضعفين في البحث، لاسيما المنخرطين في الأعمال المنزلية، والأعمال التي تمارس في الشوارع، والأعمال المحظورة.

١٤. **يجب رصد التدخلات وتقييمها.** ينبغي على الحكومات أن تتأكد من متابعة ورصد أثر التدخلات على مدى فترة زمنية تمتد إلى ما بعد الانتهاء منها، وأن تتأكد من نشر الدروس المستفادة من الممارسات الجيدة على نطاق واسع.

٦

المراجع

1 ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Sight*. Geneva, International Labour Organization.

2 Walvin J (1982). *A Child's World: A Social History of English Childhood, 1800–1914*. London, Penguin Books.

3 Tolfree D (1998). *Old Enough to Work, Old Enough to Have a Say*. Save the Children Sweden.

4 Boyden J et al. (1999). *What Works for Working Children*. Save the Children Sweden and UNICEF.

5 Boyden J et al. (1999). *What Works for Working Children*. Save the Children Sweden and UNICEF.

6 Black M (2003). *Good Practice in Working Children's Participation: A Case Study from CWOP, Maharashtra India.* Prepared for the Save the Children Alliance Task Group on Children and Work. London, Save the Children UK.

7 Liebel M (2004). *A Will of Their Own: Cross Cultural Perspectives on Working Children*. London and New York, Zed Books. Cited in: Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

8 Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

9 Boyden J et al. (1999). *What Works for Working Children*. Save the Children Sweden and UNICEF.

10 Black M (1996). *Children First: The Story of UNICEF Past and Present*. UNICEF, Oxford University Press.

11 ILO (2002). *A Future without Child Labour*. First Global Report. Geneva, International Labour Organization.

12 Delap E (2001). Economic and Cultural Forces in the Child Labour Debate: Evidence from Urban Bangladesh. *Journal of Developmental Studies*, 37(5): 1–22. Cited in: Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

13 Burra N (1995). *Born to Work: Child Labour in India*. Oxford, Oxford University Press.

14 Cunningham H (2001). The Rights of the Child and the Wrongs of Child Labour: A Historical Perspective. In: Lieten K, White B (Eds). *Child Labour: Policy Options*. Amsterdam, Aksant Academic Publishers, pp 1–11.

15 Cunningham H (1995). *Child Labour and Industrialisation*. Working Conditions and Environment Department Working Paper No. 1. Geneva, International Labour Organization: Cited in: ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Sight*. Geneva, International Labour Organization.

16 Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

17 ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Sight*. Geneva, International Labour Organization.

18 Fallon P, Tzannatos Z (1998). *Child Labor: Issues and Directions for the World Bank*. Washington DC, World Bank.

19 Wood G (2003). Staying Secure, Staying Poor: The 'Faustian Bargain'. *World Development*, 31(3): 455–471.

20 United Nations Secretary General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Eastern and Southern Africa.* Available at: http://www. violencestudy.org/r27.

21 UNICEF (2003). *Africa's Orphaned Generations.* New York, UNICEF.

22 Mushingeh A et al. (2002). *HIV/AIDS and Child Labour in Zambia: A Rapid Assessment on the Case of the Lusaka, Copperbelt and Eastern Provinces*. Paper No. 5. Geneva/ Lusaka, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization

23 UNRISD (2005). *Gender Equality: Striving for Justice in an Unequal World*. United Nations Research Institute for Social Development.

24 The Consortium for Street Children (2003). *Each Child is Unique.* Available at: http://www.streetchildren.org. uk/faq/.

25 Black M (2004). *Opening Minds, Opening up Opportunities*. London, Save the Children UK.

26 Declarations of the World Movement of Working Children, Including the Kundapur Declaration, India (1996), the Dakar Declaration, Senegal (1998) and the Final Declaration of the 2nd Meeting of the World Movement of Working Children and Adolescents, Berlin, Germany (2004). Cited in: Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

27 Woodhead M (2004). Psychosocial Impacts of Child Work: A Framework for Research, Monitoring and Intervention. *International Journal of Children's Rights*, 12(4): 321–377.

28 United Nations Secretary General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: East Asia and the Pacific.* Available at: http://www.violencestudy. org/r27.

29 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Regional Desk Review: East Asia and the Pacific.* Available at: http://www. violencestudy.org/r27.

30 Government of India (2005). *Country Report on Violence against Children 2005*. New Delhi, Ministry of Human Resource Development, Department of Women and Child Development.

31 Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

32 Blanchet T (2001). *Child Work in a Bihari Camp and in the Benarasi Sari Industry of Mirpur.* Stockholm, Save the Children Sweden.

33 ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Sight*. Geneva, International Labour Organization.

34 ILO (2002). *A Future without Child Labour*. First Global Report. Geneva, International Labour Organization.

35 LO (1996). *Child Labour: Targeting the Intolerable*. Geneva, International Labour Organization.

36 Anti Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions.* London, Anti Slavery International.

37 Human Rights Watch (2004). *Abuses against Child Domestic Workers in El Salvador*. New York, Human Rights Watch.

38 Human Rights Watch (2005). *Always on Call: Abuse and Exploitation of Child Domestic Workers in Indonesia.* New York, Human Rights Watch.

39 Human Rights Watch (2005). *Inside the Home, Outside the Law: Abuse of Child Domestic Workers in Morocco*. New York, Human Rights Watch.

40 Blanchet T (1996). *Lost Innocence, Stolen Childhood.* Dhaka, University Press Limited.

41 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions*. London, Anti-Slavery International.

42 UNICEF (1999). Child Domestic Work. *Innocenti Digest*, No. 5. Florence, UNICEF Innocenti Research Centre.

43 ILO/IPEC (2004). *Helping Hands or Shackled Lives? Understanding Child Domestic Labour and Responses To It.* Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

44 ILO/IPEC (2004). *Helping Hands or Shackled Lives? Understanding Child Domestic Labour and Responses To It.* Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

45 Blagbrough J (1995). *Child Domestic Work in Indonesia: A Preliminary Situation Analysis.* London, Anti-Slavery International.

46 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions*. London, Anti-Slavery International.

47 Save the Children UK (1996). *Kids for Hire: A Child's Right to Protection from Commercial Sexual Exploitation*. London, Save the Children UK.

48 ILO/IPEC (2004). *Helping Hands or Shackled Lives? Understanding Child Domestic Labour and Responses To It.* Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

49 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions*. London, Anti-Slavery International.

50 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions*. London, Anti-Slavery International.

61 Terre des Hommes (2003). *The Trafficking of Albanian Children in Greece.* Terre des Hommes.

62 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Latin America*. Available at: http://www.violencestudy.org./r27.

63 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*, Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

64 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: East Asia and the Pacific*. Available at: http://www.violencestudy. org./r27.

65 Farid M (1998). *Sexual Abuse, Sexual Exploitation and CSEC in Indonesia*. Cited in: United Nations Secretary- General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: East Asia and the Pacific.* Available at: http://www.violencestudy.org./r27.

66 International Save the Children Alliance (2004). *Mapping Save the Children's Response to Violence against Children in the South Asia Region*. Kathmandu, Save the Children Sweden.

67 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: South Asia.* Available at: http://www.violencestudy.org./r27.

68 Ameh RK (2001). *Lessons from the Ghanaian Anti-trokosi Campaign.* Paper prepared for the 1st West African Workshop on Female Ritual Servitude, February 2001, Accra, Ghana, Simon Fraser University.

69 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Summary Report of the Thematic Meeting on Violence against Children with Disabilities.* 28 July 2005, New York. Available at: http://www.violencestudy.org./r180

70 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

51 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions.* London, Anti-Slavery International.

52 UNICEF (1999). Child Domestic Work. *Innocenti Digest,* No. 5. Florence, UNICEF Innocenti Research Centre.

53 Heissler K (2001). *Background Paper on Good Practices to Combat Sexual Abuse and Exploitation of Children in Bangladesh.* Ministry of Women and Children's Affairs, and UNICEF Bangladesh.

54 ILO/IPEC (2004). *Helping Hands or Shackled Lives? Understanding Child Domestic Labour and Responses To It.* Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

55 *Declaration of the First World Congress against Commercial Sexual Exploitation of Children*. 27–31 August 1996, Stockholm. (For a full definition of the commercial sexual exploitation of children.) Available at: http://www.csecworldcongress.org.

56 *The 2004 Declaration of the World Movement of Working Children in Berlin*. 19 April–2 May 2004, Berlin. Cited in: Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

57 UNICEF (2001). *Profiting from Abuse: An Investigation into the Sexual Exploitation of Our Children.* New York, UNICEF.

58 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

59 International Save the Children Alliance (2004). *Mapping Save the Children's Response to Violence against Children in the South Asia Region*. Kathmandu, Save the Children Sweden.

60 Association pour le Progrès et la Défense des Droit des Femmes Maliènnes (APDS) et la Fondation Friedrich Ebert (2000). *La Situation de la Femme Maliènne: Cadre de Vie, Problèmes, Promotion, Organisations*. Mali, Association pour le Progrès et la Défense des Droit des Femmes Maliènnes (APDS) et la Fondation Friedrich Ebert – Bureau de Mali. Cited in: UNICEF (2000). Domestic Violence against Women and Girls. *Innocenti Digest*, No 6. Florence, UNICEF Innocenti Research Centre.

80 ILO (2005). *A Global Alliance against Forced Labour*. Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Report I(B). International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

81 Human Rights Watch (2003). *Small Change: Bonded Labour in India's Silk Industry*. New York, Human Rights Watch.

82 ILO (2005). *A Global Alliance against Forced Labour*. Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Report I(B). International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

83 Human Rights Watch (2003). *Small Change: Bonded Labour in India's Silk Industry*. New York, Human Rights Watch. 84 Human Rights Watch (1995). *Contemporary Forms of Slavery in Pakistan*. New York, Human Rights Watch.

85 Anti-Slavery International (2001). *The Enslavement of Dalit and Indigenous Communities in India, Nepal and Pakistan Through Debt Bondage*. Submission by Anti- Slavery International to the UN Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights.

86 ILO/IPEC (2001). *Nepal – Bonded Labour among Child Workers of the Kamaiya System: A Rapid Assessment*. Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

87 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Latin America*. Available at: http://www.violencestudy.org/r27.

88 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Latin America*. Available at: http://www.violencestudy.org/r27.

89 ILO (2005). *A Global Alliance against Forced Labour*. Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Report I(B). International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

71 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

72 ILO/IPEC (2002). *Vietnam – Children in Prostitution in Hanoi, Hai Phong, Ho Chi Minh City and Can Tho: A Rapid Assessment*. Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

73 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: East Asia and the Pacific*. Available at: http://www.violencestudy. org./r27.

74 ILO/IPEC (2001). *Jamaica, Situation of Children in Prostitution: A Rapid Assessment*. Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

75 ILO/IPEC (2002). *Commercial Sexual Exploitation of Boys, Girls and Adolescents in Honduras*. Project for the Prevention and Elimination of Commercial Sexual Exploitation of Children and Adolescents in Central America, Panama, and the Dominican Republic, San Jose. International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

76 ECPAT (2003). *A Situational Analysis of Child Sex Tourism in Nepal (Katmandu Valley and Pokhara), by Child Workers in Nepal-Concerned Centre (CWIN)*. ECPAT International.

77 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

78 ILO (2005). *A Global Alliance against Forced Labour*. Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Report I(B). International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

79 ILO/IPEC (2002). *Every Child Counts: New Global Estimates on Child Labour*. Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

98 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: the Caribbean*. Available at: http://www.violencestudy.org/r27.

99 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Violence in the Community. Regional Desk Review: Europe and Central Asia.* Available at: http://www.violencestudy.org/r27.

100 ILO/IPEC (2000). *In-depth Analysis of the Situation of Working Street Shildren in St. Petersburg* (2000). Saint Petersburg, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

101 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Middle East and North Africa*. Available at: http://www. violencestudy.org/r27.

102 ILO/IPEC (2002). *Estonia. Children and Adolescents Involved in Drug Use and Trafficking: A Rapid Assessment.* Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization. Cited in: United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Violence in the Community. Regional Desk Review: Europe and Central Asia.* Available at: http://www.violencestudy.org/r27.

103 UNICEF (2003). *From Perception to Reality: A Study on Child Protection in Somalia.* UNICEF Somalia, Ch. 7.

104 ILO/IPEC (2002). *Philippines – Children's Involvement in the Production, Sale and Trafficking of Drugs in Cebu City: A Rapid Assessment.* Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

105 Dowdney LT (2003). *Children of the Drug Trade: A Case Study of Organised Armed Violence in Rio de Janeiro*. Rio de Janeiro, Viva Rio / ISER, 7 Letras. Cited in: Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

106 Dowdney LT (2003). *Children of the Drug Trade: A Case Study of Organised Armed Violence in Rio de Janeiro*. Rio de Janeiro, Viva Rio / ISER, 7 Letras.

107 Chappell D, Di Martino V (2000). *Violence at Work*. Geneva, International Labour Organization.

90 ILO (2005). *Build the Future, Invest in Childhood. Economic Study of the Costs and Benefits of Eradicating Child Labour in Ibero-America.* Executive Summary. Geneva, International Labour Organization.

91 ILO (2005). *A Global Alliance against Forced Labour.* Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Report I(B). International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

92 ILO (2005). *A Global Alliance against Forced Labour.* Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Report I(B). International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

93 Anti-Slavery International (2002). *Forced Labour in Mauritania.* Submission to the UN Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights, Working Group on Contemporary Forms of Slavery. Anti-Slavery International. Available at: http://www. antislavery.org/ archive/submission/submission2002-mauritania.htm.

94 Anti-Slavery International (2004). *Slavery in Niger, Historical, Legal and Contemporary Perspectives.* London, Anti-Slavery International and Association Timidria, London.

95 ILO (2005). *A Global Alliance against Forced Labour.* Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Report I(B). International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

96 Anti-Slavery International (2004). *About Timidria*. Anti-Slavery International. Available at: http://www.antislavery.org/homepage/antislavery/award/timidriabackground2004.htm.

97 ILO (2005). *A Global Alliance against Forced Labour.* Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Report I(B). International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

119 Human Rights Watch (2000). *Fingers to the Bone: United States Failure to Protect Child Farmworkers*. New York, Human Rights Watch. Cited in: Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

120 Racelis M et al. (2005). Making Philippine Cities Childfriendly: Voices of Children in Poor Communities. *Innocenti Insight*. Manila, Institute of Philippines Ateneo de Manila University and Florence, UNICEF Innocenti Research Centre.

121 Save the Children (2004). *Planning Working Children's Education: A Guide for Education Sector Planners*. London, Save the Children UK.

122 ILO/IPEC (2000). *In-depth Analysis of the Situation of Working Street Children in St. Petersburg 2000*. St Petersburg, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

123 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: the Caribbean*. Available at: http://www.violencestudy.org/r27.

124 ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Reach.* Global Report. Geneva, International Labour Organization.

125 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions.* London, Anti-Slavery International.

126 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

127 ILO and UNICEF (2004). *Addressing Child Labour in the Bangladesh Garment Industry, 1995–2001: A Synthesis of UNICEF and ILO Evaluation Studies of the Bangladesh Garment Sector Projects.* New York, UNICEF and Geneva, International Labour Organization.

128 Mulama J (2006). *Spare the Plough, and School the Child*. Nairobi, International Press Service. Available at: http://www.ungei.org/SFAIdocs/SFAI_press_clipsMay12.pdf.

129 ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Reach.* Global Report. Geneva, International Labour Organization.

108 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

109 Wonacott P (2004). Qian Qian's Tale in Beggars' Village. *The Wall Street Journal*, 7 December, 2004. Available at: http://www.uoregon.edu/~caps/wonacott.htm#19.

110 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: the Caribbean*. Available at: http://www.violencestudy.org/r27

111 ILO (2005). *Youth: Pathways to Decent Work.* International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

112 Paoli P, Merllié D (2000). *Troisième enquête européenne sur les conditions de travail.* Dublin, Fondation Européenne pour l'amélioration des conditions de vie et de travail. Eurofound.

113 Paoli P, Merllié D (2000). *Troisième enquête européenne sur les conditions de travail.* Dublin, Fondation Européenne pour l'amélioration des conditions de vie et de travail. Eurofound.

114 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Latin America*. Available at: http://www.violencestudy.org/r27.

115 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Latin America*. Available at: http://www.violencestudy.org/r27.

116 The International Crisis Group (2005). *The Curse of Cotton: Central Asia's Destructive Monoculture.* Asia Report No. 93. Bishkek, The International Crisis Group.

117 Human Rights Watch (2002). *Tainted Harvest: Child Labor and Obstacles to Organizing on Ecuador's Banana Plantations, Human Rights Watch.* New York, Human Rights Watch. Cited in: Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

118 Human Rights Watch (2001). *Underage and Unprotected: Child Labor in Egypt's Cotton Fields.* New York, Human Rights Watch. Cited in: Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

UAE.htm.

141 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: West and Central Africa.* Available at: http://www.violencestudy. org/r27.

142 UNICEF (2002). *La traite d'enfants en Afrique de l'Ouest : réponses politiques*. Florence, UNICEF Innocenti Research Centre.

143 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: West and Central Africa.* Available at: http://www.violencestudy. org/r27.

144 Boyden J et al. (1999). *What Works for Working Children*. Save the Children Sweden and UNICEF.

145 Mortimer JT (2003). *Work and Growing Up in America*. Cambridge, Harvard University Press.

146 Prywes M et al. (2004). *Costs of Projects for Orphans and Other Vulnerable Children: Case Studies in Eritrea and Benin*. Social Protection Discussion Paper Series. Washington DC, World Bank. Available at: http:// siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/ Resources/SP-Discussion-papers/Safety-Nets-DP/0414. pdf.

147 Groves L (2004). *Good Practice in Working Children's Participation: A Case from Senegal.* Save the Children.

148 Tolfree D (1998). *Old Enough to Work, Old Enough to Have a Say.* Save the Children Sweden.

149 Karlsson L, Karkara R (2006). How to End the Violence. *CRIN Newsletter*, No. 19. Available at: http:// www.crin.org/docs/CRIN_Newsletter_19_Eng.pdf.

150 Delap A, Rashid L (2005). *Children and Work in South Asia: An Analysis of Save the Children's Experience.* Save the Children South and Central Asia.

151 Black M (2003). *Good Practice in Working Children's Participation: A Case Study from CWOP, Maharashtra India.* Prepared for the Save the Children Alliance Task Group on Children and Work. London, Save the Children UK.

152 Black M (2004). *Opening Minds, Opening Up Opportunities*. London, Save the Children UK.

153 Miljeteig P (2000). *Creating Partnerships with Working Children and Youth*. SP Discussion Paper, No. 21. Washington, DC, World Bank, 2000.

130 ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Reach.* Global Report. Geneva, International Labour Organization.

131 Human Rights Watch (2003). *Small Change: Bonded Labour in India's Silk Industry*. New York, Human Rights Watch.

132 ILO (2005). *A Global Alliance against Forced Labour*. Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Report I(B). International Labour Conference, 93rd Session. Geneva, International Labour Organization.

133 ILO/IPEC (2002). *Every Child Counts: New Global Estimates on Child Labour*. Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

134 Boyden J et al. (1999). *What Works for Working Children*. Save the Children Sweden and UNICEF.

135 Boyden J et al. (1999). *What Works for Working Children*. Save the Children Sweden and UNICEF.

136 Human Rights Watch (2003). *Small Change: Bonded Labour in India's Silk Industry*. New York, Human Rights Watch.

137 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

138 Mehmood AS et al. (2005). *Camel Jockeys of Rahimyar Khan: Findings of a Participatory Research on the Life and Situation of Child Camel Jockeys.* Pakistan Rural Workers Social Welfare Organisation, Save the Children (Sweden). Available at: http://gaatw.net/referencetrafficking- reports/camel jockeysorahimyarkhan16%5B 1%5D_0.pdf.

139 UNICEF (2006). *Former Camel Jockeys Reclaiming Their Lost Childhood*. Available at: http://www.unicef.org/ infobycountry/pakistan_30655.html.

140 Anti-Slavery International (2003). *Trafficking and Forced Labour of Children in the United Arab Emirates (UAE)*. Submission to the UN Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights, Working Group on Contemporary Forms of Slavery. Anti-Slavery International. Available at: http://www.antislavery.org/ archive/submission/submission2003-

154 Concerned for Working Children (no date). *The Makkala Panchayat Closes Liquor Shops in Keradi Panchayat*. Available at: http://www. workingchild.org/interven6.htm.

155 Save the Children (2006). *Betrayal of Trust - An overview of Save the Children's findings on children's experience of physical and humiliating punishment, child sexual abuse and violence when in conflict with the law*. Save the Children.

156 Visayan Forum Foundation (2004). *Beyond Closed Doors. A Primer on Child Domestic Labour in the Philippines.* (Cited therein: Activities by SUMAPI, an association for domestic workers.) Manila, Visayan Forum Foundation.

157 Asociaci_n Grupo de Trabajo Redes. *La Casa de Panchita, Lima, Peru*. Available at: http://www. gruporedes.org/.

158 Save the Children (2005). *Children's Actions To End Violence against Girls And Boys.* A contribution to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Save the Children Sweden.

159 Black M (2003). *Good Practice in Working Children's Participation: A Case Study from CWOP, Maharashtra India*. Prepared for the Save the Children Alliance Task Group on Children and Work. London, Save the Children UK.

160 Black M (2004). *Opening Minds, Opening Up Opportunities*. London, Save the Children UK.

161 ILO (2002). *Supporting Children's Rights through Education, Arts and the Media (SCREAM) – Stop Child Labour Education Pack.* Geneva, International Labour Organization.

162 Black M (2002). *Child Domestic Workers: Finding a Voice (A Handbook on Advocacy)*. London, Anti-Slavery International.

163 Black M (2002). *Child Domestic Workers: Finding a Voice (A Handbook on Advocacy)*. London, Anti-Slavery International.

164 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions.* London, Anti-Slavery International.

165 IPEC (2003). *Time-bound Programmes: Manual for Action Planning.* Guidebook I–V. Geneva, International Labour Organization.

166 ILO/IPEC (2003). *Time-bound Programmes: Manual for Action Planning.* Guidebook IV. Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

167 ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Reach.* Global Report, Geneva, International Labour Organization.

168 Visayan Forum Foundation (2004). *Beyond Closed Doors. A Primer on Child Domestic Labour in the Philippines.* Manila, Visayan Forum Foundation.

169 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions.* London, Anti-Slavery International.

170 ILO/IPEC (2003). *Time-bound Programmes: Manual for Action Planning.* Guidebook IV. Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

171 Bourdillon M (2006). *Violence against Working Children*. Stockholm, Save the Children Sweden.

172 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

173 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions.* London, Anti-Slavery International.

174 United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Consulation Outcome Report: Eastern and Southern Africa.* Available at: http:// www.violencestudy.org/r27.

175 Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak Out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway.

176 ILO and UNICEF (2005). *Manual on Child Labour: Rapid Assessment Methodology*. Geneva, International Labour Organization and UNICEF.

٦

الاقتباسات

I United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Latin America,* p 46. Available at: www.violencestudy.org/r27.

II Bhima Sangha (2005). *Submission to the United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children.* Bhima Sangha.

III UNICEF (2003). *From perception to reality: A study on child protection in Somalia.* UNICEF Somalia. Ch. 7, p 11.

IV Blanchet T (2001). *Child Work in a Bihari Camp and in the Benarasi Sari Industry of Mirpur*. Stockholm, Save the Children Sweden, p 97.

V United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Latin America,* p 47. Available at: www.violencestudy.org/r27.

VI Human Rights Watch (2005). *Morocco: 'Hidden' Child Workers Face Abuse*. New York, Human Rights Watch. Available at: http://hrw.org/english/docs/2005/12/21/ morocc12278.htm

VII United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: Eastern and Southern Africa,* p 25. Available at: www. violencestudy.org/r27.

VIII United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Desk Review: East Asia and the Pacific,* p 49. Available at: www.violencestudy. org/r27.

IX Save the Children Alliance (2005). *10 Essential Learning Points: Listen and Speak out against Sexual Abuse of Girls and Boys*. Global Submission by the International Save the Children Alliance to the UN Secretary-General's Study on Violence against Children. Oslo, Save the Children Norway, p 58.

X Human Rights Watch (2003). *Small change: bonded labour in India's silk industry*. New York, Human Rights Watch, p 4.

XI United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Consultation Outcome Report: Eastern and Southern Africa,* p 18. Available at: www.violencestudy.org/r27

XII Groves L (2004). *Good practice in working children's participation: A case from Senegal*. Save the Children.

177 Black M (1997). *Child Domestic Workers: A Handbook for Research and Action.* London, Anti-Slavery International.

178 Anti-Slavery International (2005). *Child Domestic Workers: A Handbook on Good Practice in Programme Interventions.* London, Anti-Slavery International.

179 ILO/IPEC (2003). *Facts on Children Working in the Streets.* Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization. Available at: http://www.ilo.org/public/english/standards/ipec/publ/download/factsheets/fs_streetchildren_0303.pdf.

180 ILO/IPEC (2004). *The Use of Children in the Production, Sale and Trafficking of Drugs: Intervention Models Developed in Indonesia, the Philippines and Thailand*. Bangkok, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization.

181 ILO/IPEC (2002). *Estonia. Children and Adolescents Involved in Drug Use and Trafficking: A Rapid Assessment*. Geneva, International Programme on the Elimination of Child Labour, International Labour Organization, p 50.

182 ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Reach.* Global Report, Geneva, International Labour Organization.

183 There are many examples of codes covering: garments (1995), soccer ball stitching (1997), tobacco (1999), cocoa (2001) and small-scale mining (2005). See also: code on conduct for tourism: 'Child-Safe Tourism' in Brazil, Cambodia, the Dominican Republic, Kenya, Mexico and Tanzania. ILO/IPEC has been a major sponsor of these sector initiatives. See also ILO Global Report (2006).

184 ILO (2006). *The End of Child Labour: Within Reach.* Global Report, Geneva, International Labour Organization.

XIII Government of Kenya (2005). *Second Periodic Kenya Country Report on Implementation of the UN Convention on the Rights of the Child.* 11 November 2005, CRC/ C/65/Add.39.

XIV United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children (2005). *Regional Consultation Outcome Report: West and Central Africa*, p 7. Available at: www. violencestudy.org/r27.

٦